الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــــــــوع:

انعكاسات التجارة الخارجية على الأمن الغذائي (دراسة حالة – الجزائر–)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطلبة:

- **سعيدون أميمة**

الأستاذة المشرفة:

أ.د/ حوحو فطوم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- مراد محبوب	- أستاذ	رئيسا	بسكرة
- حوحو فطوم	- محاضر أ	مقررا	بسكرة
- لطيفة السبتي	- أستاذة	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2025/2024

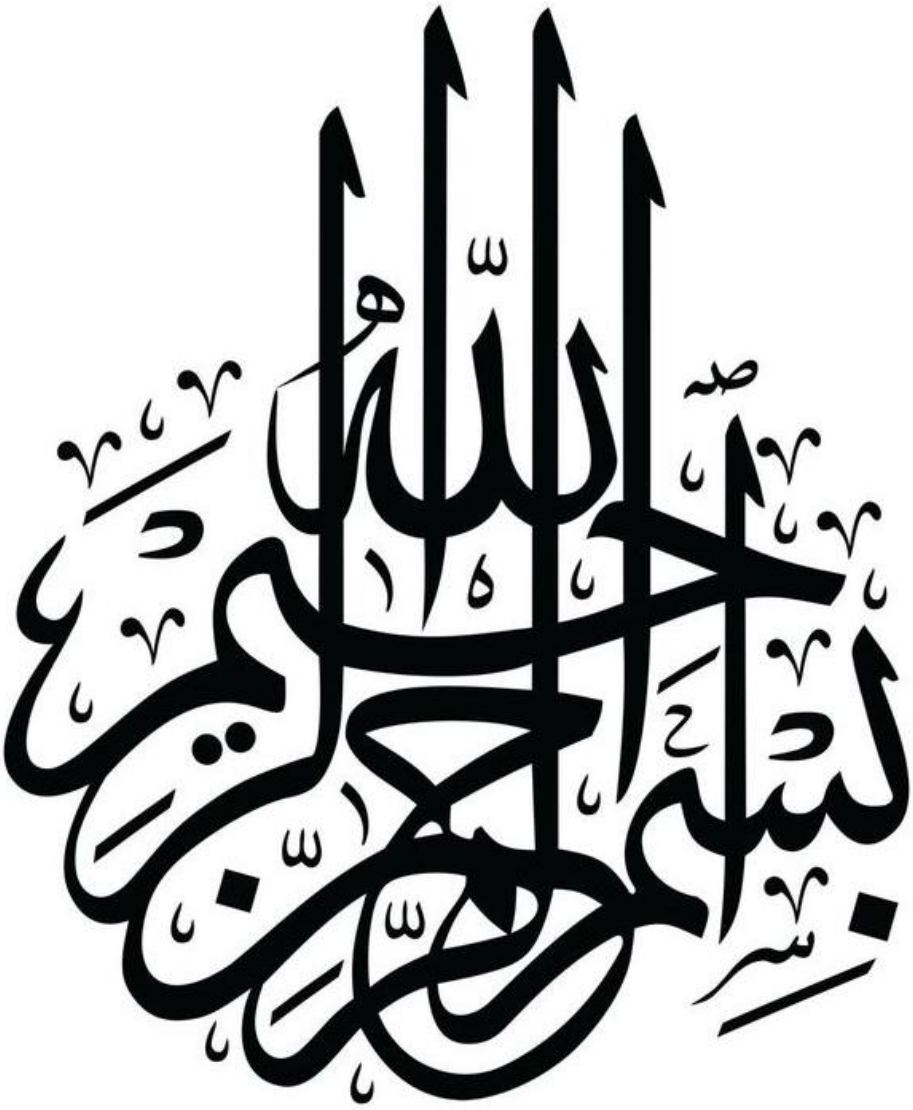
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى "لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكره الله"

إن الشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا .

يسرني أنا الطالبة سعيدون أميمة أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي قبل أن تكوني مشرفتي "حوحوفطوم" على كل ما قدمته لي من توجيهات ومعلومات قيمة و على عطائها الدائم وممتنة لإشرافك علي ولأنك ساهمت في إثراء موضوع دراستي في جوانبه المختلفة ، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة، دون استثناء.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع معلميني وأساتذتي طوال مسيرتي الدراسية و كل أساتذة قسم العلوم التجارية وإلى كل من مد يد العون من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

شكـــرا.

سعيدون أميمة

الإهداء

إلى من علموني أن الحلم لا يأتي من لا شيء بل يأتي بالعمل، الصبر والدعاء لله عز وجل...إلى من سهروا و تعبوا علي وكانوا سبب وصولي لأن أنجز هذا العمل إلى أمي نبع الحنان، وفرحي الدائم في الحياة،إلى ظهري وكتفي الثابت أبي العزيز .

كل حرف أكتبه لكما امتنانا بقدر السماء .

إلى إخوتي، أنتم الوطن حين يغيب الوطن، وإلىأختي وحيدتي ورفيقتي عمري، أطال الله في عمركم وحفظكم لي.

إلى أصدقائي الذين كانوا البلسم في لحظات الشقاء و الضحكة في أوج التعب أدامكم الله علي.

وفي الختام أهدي عملي إلى نفسي التي عملت وكافحت بطموح وعزيمة لتصل إلى هذا اليوم ومراتب أعلى بإذن الله .

ملخص:

نهدف من هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي، من خلال تسليط الضوء على الجوانب النظرية والتأثير المزدوج للتجارة الخارجية وواقع الأمن الغذائي، ومن اجل تحليل هذه العلاقة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي

أظهرت نتائج تحليل إنتاج الجزائر، استهلاكها، واستيرادها وتصديرها للمنتجات النباتية والحيوانية أن تأثير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي في البلاد يحمل طابعًا مزدوجًا. فعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تؤديه التجارة الخارجية في دعم الأمن الغذائي من خلال توفير السلع غير المتاحة محليًا، إلا أن الانعكاسات السلبية كانت أكثر وضوحًا. إذ إن اعتماد الجزائر الكبير على استيراد المواد الغذائية نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي لتلبية الطلب الداخلي، أدى إلى زيادة مستوى التبعية الغذائية، مما يجعل الأمن الغذائي أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والاضطرابات في الأسواق الدولية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الغذائي – التجارة الخارجية – التبعية الغذائية.

Abstract:

This study aims to understand and analyse the relationship between foreign trade and food security, highlighting the theoretical aspects of foreign trade, the reality of food security, and the dual impact of foreign trade on food security. The results of the analysis of Algeria's production, consumption, import, and export of plant and animal products show that the impact of foreign trade on food security in the country is dual.

Despite the positive role foreign trade plays in supporting food security by providing commodities unavailable locally, the negative effects were more pronounced. Algeria's heavy reliance on food imports, due to the inadequacy of domestic production to meet domestic demand, has led to an increased level of food dependency, making food security more vulnerable to economic fluctuations and disruptions in international markets.

Keywords:

Food security, foreign trade, food dependency.

قائمة المحتويات:

البسملة	–
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
الملخص	–
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والأمن الغذائي	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والأمن الغذائي	2
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها	2
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	5
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأهميتها	8
المطلب الرابع: دور التجارة الخارجية في عدة مجالات.	10
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي	12
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	12
المطلب الثاني: ركائز الأمن الغذائي وأبعاده	12
المطلب الثالث: تأثر الأزمات العالمية على الأمن الغذائي	15
المبحث الثالث: فعالية تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي	17
المطلب الأول: تطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة الخارجية	17
المطلب الثاني: إيجابيات التجارة الخارجية على الأمن الغذائي	18

المطلب الثالث: سلبيات التجارة على الأمن الغذائي.	19
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر وتأثير التجارة الخارجية عليه.	
تمهيد	23
المبحث الأول: الفجوة الغذائية بين صادرات وواردات الجزائر	24
المطلب الأول: تحليل الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر	24
المطلب الثاني: تحليل الصادرات والواردات الحيوانية في الجزائر	26
المبحث الثاني: تحليل الإنتاج النباتي في الجزائر	28
المطلب الأول: مؤشر إنتاج الخضر في الجزائر	28
المطلب الثاني: مؤشر إنتاج الفواكه في الجزائر	29
المطلب الثالث: إنتاج الحبوب والبقوليات في الجزائر	31
المبحث الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر.	35
المطلب الأول : تربية المواشي في الجزائر	35
المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني في الجزائر	38
المطلب الثالث: انعكاس التجارة الخارجية على الأمن الغذائي	39
خلاصة الفصل	41
الخاتمة	43
قائمة المراجع	47
الملاحق	51

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الفجوة الغذائية بين صادرات وواردات الأمن الغذائي في الجزائر (2010-2020)	**24**
02	الإنتاج الحيواني والاستهلاك المتاح من السلع الغذائية في الجزائر لفترة 2016_2020	**26**
03	مؤشر إنتاج الخضر في الجزائر، 2018_2019_2020_2021.	**28**
04	مؤشر إنتاج الفواكه في الجزائر، 2018_2019_2020_2021	**29**
05	نسبة الأراضي المخصصة للبقول الجافة من الأراضي القابلة للزراعة	**33**
06	تطور إنتاج الأبقار في الجزائر خلال الفترة 2000_2021	**36**
07	تطور إنتاج الأغنام في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	**37**
08	تطور إنتاج الماعز في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	**37**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	أبعاد الأمن الغذائي	**13**
02	عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص الفادح في الغذاء خلال 2018-2020-2021.	**15**
03	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (الوحدة بالطن)	**31**
04	تطور متوسط إنتاج لمجموعة البقول الجافة	**34**
05	تطور إنتاج المواشي في الجزائر خلال الفترة 2000_2021	**35**
06	معدلات الإنتاج الحيواني في الجزائر	**38**

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تغيرات وتحولات كبيرة في اقتصاديات الدول، بفعل تسارع العولمة وزيادة الارتباط بين الأسواق الدولية أي التجارة الخارجية التي بدورها لعبت دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم. ومن بين أهم القضايا التي تحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول نجد "الأمن الغذائي" الذي لم يعد مجرد مشكلة اقتصادية بل تعدى ذلك.

ترتبط قضية الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدتها التجارة في العالم، فتحريرالتجارة الخارجية هناك بلدان أثرت عليهم بالسلب وهناك بالإيجاب كل على حسب السياسة الغذائية المتبعة فيكل بلد.

وقد زادت أهمية الأمن الغذائي في ظل التغيرات الاقتصادية الذي شهدها العالم بدءا من التغيير المناخي وتأثيره على الزراعة وصولا إلى فيروس كورونا الذي أدى إلى نقص المعاملات التجارية العالمية، وما بين التعافي من الفيروس وبداية الرجوع حتى ظهرت الأزمة السياسية "الحرب الروسية الأوكرانية "وعلاقتها بالأمن الغذائي نظرا لقوة إنتاجيتهما وتصديرهما المعتبرة في العالم.

في هذا السياق، تبرز هذه الدراسة أهمية الأمن الغذائي وعلاقته بالتجارة الخارجية، لكون التجارة الخارجية تغطي العجز الغذائي الذي قد تتعرض لبعض الدول من خلال الواردات، بينما الأمن الغذائي يعكس قدرة البلد على ضمان وجود الغذاء ونجد هذه المشكلة أكثر في البلدان النامية لاعتمادها الكبير على الخارج دون وضع وتنفيذ استراتيجيات مناسبة تحميها من هذه المشكلة.ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، التي من الرغم من تمتعها بإمكانيات متنوعة طبيعية وحتى بشرية لا تزال إلى حد الآن تعاني من التبعية الغذائية.

وقد عرفت قضية الأمن الغذائي اهتماما في الدولة الجزائرية، فقد سعت إلى تجنب التبعية الغذائية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الراهنة، ولارتباط الأمن الغذائي بقطاع الزراعة ونظرا لما يعانيه هذا القطاع من قلة التخصيص الاستثماري فيه و ووضع و تنفيذ استراتيجيات مناسبة له.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

كيف ساهمت التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإلمام بموضوعنا لا بد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي؟
- هل ساهمت الصادرات والواردات في تحسين مستوى الأمن الغذائي في الجزائر؟

الفرضيات: وللإجابة على الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية تم طرح الفرضيات التالية

- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي.
- تساهم التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

أسباب الدراسة:

- التخصص الأكاديمي.
- أهمية الأمن الغذائي كأحد التحديات الكبرى المعاصرة.
- الدور الفعال للتجارة الخارجية في تشكيل الاقتصاد الوطني خاصة في الجزائر .
- قلة الدراسة التطبيقية حول الأمن الغذائي في الجزائر وتأثير التجارة الخارجية عليه.
- الرغبة الشخصية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في:

- إثراء الجانب النظري حول العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي.
- دراسة موضوع الأمن الغذائي له أهمية بالغة في الواقع الاقتصادي لكل بلد.
- وتخصصنا بدراسة موضوع الأمن الغذائي لكونه قد تعرض لتحولات خاصة بعد ظهور الأزمات العالمية.
- كما حاولنا تحليل الوضعية الغذائية في الجزائر، من أجل تقييم وتحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر.
- بالإضافة إلى المساهمة العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة والباحثين في نفس المجال مستقبلا.

أهداف البحث:

كأي بحث علمي يسعى للوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف، وهنا يكمن الهدف الأساسي من هذه الدراسة :

- السعي للتحقق من صحة الفرضيات المطروحة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة ومُحكمة.
- تقييم الوضع الغذائي في الجزائر من خلال تحليل إنتاجها المحلي، وصادراتها، ووارداتها، بالإضافة إلى مستوى استهلاكها للسلع الغذائية.
- معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي.

منهجية البحث:

لتحقيق الأهداف السالفة الذكر قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1-الوصفي:

لقد قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في تقديم المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي التجارة الخارجية إلى جانب وصف القطاع الزراعي .

2- التحليلي:

استخدمناه في تحليل البيانات الإحصائية للإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات للسلع الغذائية، ومعرفة قيمة الفجة الغذائية .

3-دراسة حالة:

لقد قمنا بتطبيق الدراسة على حالة الجزائر، من خلال تحليل القيم الغذائية (إنتاج استهلاك، صادرات ووارادات) السلع الغذائية المختلفة للوصول إلى سلبية أو إيجابية تأثير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي في الجزائر. (2018_2021).

صعوبات البحث:

تتلخص أهم الأسباب التي واجهتنا في هذا البحث خاصة في الجزء التطبيقي :

- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية دقيقة خلال فترة واحدة.
- اختلاف القيم الإحصائية من مصدر إلى آخر.
- قلة المراجع في موضوع الامن الغذائي.

الدراسات السابقة:

بالنسبة للدراسات السابقة حول الموضوع هناك بعض المراجع الجامعية:

- ناصف محمد، التخصيص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،أطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3- ، تمت مناقشتها سنة 2018، ولمعالجة الموضوع طرح الإشكال التالي "هل باستطاعة الجزائر أن تقوم بتخفيض عجزها الغذائي وبالتالي المساهمة في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق استغلال أراضيها الزراعية بتخصيصها وفقا لإنتاجيتها في كل إقليم.؟ وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أن الجزائر إذا بقيت تعتمد على الاستيراد لسد فجوتها الغذائية، فإن ذلك يعرضها للتبعات والتهديدات الاقتصادية، وأن الجزائر تمتلك مقومات زراعية جيدة كالأراضي الزراعية، حققت اكتفاء ذاتي في اللحوم الحمراء والأسماك والحليب، والفرق في دراستي أن الاكتفاء الذي حققته كان في اللحوم البيضاء والبيض مقارنة باستهلاكها وإنتاجها .

- عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد جامعة فرجات عباس –سطيف1–، تمت مناقشتها سنة 2018، وكانت الإشكالية حول" ما مدى مساهمة منظمة التجارة العالمية في التوفيق بين حماية البيئة وأهداف تحرير التجارة الخارجية وما هو واقع ذلك في الجزائر؟ وكانت أهم النتائج أن قطاع التجارة في الجزائر يعاني إختلالات رغم الإصلاحات في إصلاحها.
- عادل زيادي، ليلى شيخة، دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000_2021، المجلد 09، العدد 01 ، ماي 2024، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر) ، كانت أهم النتائج أن الجزائر توصلت أن الإنتاج الحيواني يعرف تذبذبا ملحوظا، وعدم وجود تنوع ملموس في نوعية الإنتاج، وأنه يجب على الجهات المختصة الاهتمام بالإنتاج الحيواني وإنتاج المواشي. وكان الفرق في دراستنا ليس كبير لأنني وجدت أيضا أن الإنتاج الحيواني في الجزائر ليس كافي لتلبية الاحتياجات المحلية.

هيكل البحث:

قصد تغطية موضوع دراستنا قسمنا موضوعنا إلىفصلين رئيسين كل منهما يحتويان على تمهيد وخلاصة كالآتي:

الفصل الأول: تضمن الإطارالنظري للتجارة الخارجية وأهم جوانبها من خلال ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأولتطورات التجارة الخارجية أهم أسباب قيامها، ثم في المبحث الثانيواقع الأمن الغذائيبصفة عامة، أما المبحث الثالث فقد ربط المبحث الأول بالثاني ووضحناعلاقتهما ببعض (الأمن الغذائي والتجارة الخارجية).

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الأمن الغذائي في الجزائر وتأثيرالتجارة الخارجية عليه، من خلال ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الإنتاج النباتي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الإنتاج الحيواني في الجزائر وأخيرا المبحث الثالث كان حول دراسة الفجوة الغذائية بين الصادرات والواردات الغذائية الجزائرية وأهم الاستنتاجات.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

تعتبر التجارة الخارجية أداة مهمة لأي بلد في العالم، فلا يمكن لأي دولة في العالم أن تعيش في عزلة وتحقق اكتفائها الذاتي لاحتياجاتها المتنوعة دون اللجوء إلى دولة أخرى التي تتوفر فيها مختلف السلع والخدمات، ومن أهم هذه الاحتياجات الغذاء الذي يعتبر من أهم السلع والمنتجات التي تقوم عليها عملية التصديرالاستيراد نظرا لأهميتها في حياة الأفراد.

وهناك دول تعيش الأمن الغذائي وهناك من لم تحققه بعد وهذا راجع للأسباب أو الإستراتيجيات المتبعة في كل بلد في عملية التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) لاعتبارها أحد أهم الأسباب التي تقيس عليها أمنها الغذائي من عدمه، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل والذي بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** أساسيات التجارة الخارجية.
- **المبحث الثاني:** واقع الأمن الغذائي.
- **المبحث الثالث:** تأثير تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والأمن الغذائي

تلعب التجارة الخارجية دورًا هامًا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال توفير الغذاء بأسعار مناسبة، تنويع مصادر الاستيراد، وتحسين الإنتاجية الزراعية. ومع ذلك، فإن للتجارة الخارجية تأثيرات متباينة على الأمن الغذائي، حيث يمكن أن تسهم في تحسين أو تقليل استدامة الغذاء. تهدف هذه المقالة إلى تحليل دور التجارة الخارجية في تعزيز الأمن الغذائي واستعراض بعض التحديات التي يمكن أن تنشأ من هذا الاعتماد.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

والتي تشمل السلع التجارة الخارجية هي عنصر حيوي في الاقتصاد وتلعب دور كبير في تنمية الدول والخدمات و... وفي هذا المطلب أهم محاورها:

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

لقد شهدت التجارة الخارجية عدة تطورات وتحولات وعدة صور منذ بداية ظهورها الذي كان تحت عدة أسباب إلى حد اليوم، والتي سنتطرق إليها .

الفرع الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية.

تبادل البضائع والخدمات أو المقايضة حسبما كان يصطلح عليها أول مرة تعتبر من أقدم الممارسات، حيث بدأت التفسيرات الخاصة بالتجارة الخارجية في أوروبا في أواخر القرون الوسطى أين أصبحت التجارة مع البلدان الأخرى موضوع محدد في تحقيقها، وبناءا عليه ليس من المفاجئ العثور على واحدة من المحاولات المبكرة لوصف وظيفة التجارة الخارجية ضمن مجموعة الأفكار القومية المعروفة حاليا بالمدرسة التجارية.

.1. النزعة التجارية (التجاريين).

شهد التحول التجاري الذي عرفه العالم في القرنين السادس والسابع عشر والذي بدوره أدى إلى ظهور فكر اقتصادي جديد بتركيزه على الدولة ودورها في تعزيز الثروة ورفاهية المجتمع، حيث الحصول على المعادن النفيسة المتمثلة في الذهب والفضة من مؤشرات تحقيق الثروة الوطنية، فذهبوا التجار لكسب المعادن والحصول عليها .

كان التفكير في تلك المرحلة (النزعة التجارية) مبنية على أننجاح التجارة يتوقف على زيادة تجارتها على حساب الدول الأخرى، فأصبحت تشجع الصناعات المحلية، وفرض ضوابط على الأسعار والأجور، وصادرات المنتجات، واردات المواد الخام حيث تعمل على الحد من صادرات المواد الخام وواردات المنتجات تامة الصنع،.

ومن الأمثلة النموذجية للاتجاه التجاري قانون المالحة الإنجليزي لعام 1561 الذي استمر حتى عام 1481،حيث يمنح للبلد الأصلي الحق في التجارة مع مستعمراته، ويحظر استيراد البضائع ذات الأصل غير الأوروبي ما لم يتم نقلها في السفن الإنجليزية.(احسن، 2020/2019)

2 .الليبيرالية:

لقد شهدت هذا المرحلة مجموعة اعتراضات على السياسات التجارية في منتصف القرن 18 بفرنسا، حينما طالب أشهر الاقتصاديون بالفيزوقراط بالحرية الاقتصادية إنتاجيا أو تجاريا، وقدم المفكر آدم سميث في إنجلترا في كتابه الإيجابيات التي تأتي من إزالة الحواجز الجمركية، وصرح عدد من المفكرين برفضهم للضرائب الجمركية الكثيرة ، باقتراحهم لإبرام اتفاقيات مع الدول الأخرى.

مما أدى هذا إلى إبرام عدة اتفاقيات عكست الليبرالية الجديدة كاتفاقية التجارة بين انجلترا وفرنسا سنة 1786، ومع الوقت طبقت الحكومات سياسات وقائية، الهدف منه حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية، مثال التعريفة الجمركي الفرنسية 1860 التي فرضت نسبا عالية (60% على الحديد و50 % على الآلات).

إلى جانب هذا كله لقد وقت الدول اتفاقيات في إطار الفكر الليبيرالي، كاتفاقية أنجلو الفرنسية 1860، التي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية الفرنسية إلى 25 %كأقصى حد مدة خمس سنوات، بمقابل دخول المنتجات الفرنسية بريطانيا مجانا عدا النبيذ، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى في أوروبا . (احسن، 2020/2019)

3.عودة الحمائية:

لقد بدأت الدول الغربية في العودة إلى سياسة الحماية التجارية، حيث اتبعت ألمانيا سياسة حمائية بعد عام 1860، وبعدها اتبعتها عدة دول. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عملت على تشديد إجراءاتها من خلال تطبيق قانون "ماكينلي" الذي يعزز حماية التجارة، أما بريطانيا فقد بقيت محافظة على سياسية التبادل التجاري، وكانت هذه السياسة الحمائية أقل جدة من التي طبقت خلال القرن السابع عشر.

وفي بداية 1913 شهد لعالم الغربي مرحلة كبيرة من الانفتاح الاقتصادي، حيث زالت القيود الكمية، وانخفضت الرسوم الجمركية، وتبني الذهب كمعيار للنظام النقدي الدولي بشكل موحد، أدى هذا إلى الاستقرار في حركة التجارة، وحرية في تبادل رؤوس الأموال وحركة العمالة، وإنشاء مشاريع صغيرة بحرية أيضا .

وتجدر الإشارة إلى أنه بداية من عام 1930،تم تجاهل توصيات جميع المؤتمرات الاقتصادية القائمة على الافتراضات السياسية لليبرالية الاقتصادية بعد الحرب، وأصبح التخطيط للتجارة الخارجية بمثابة وظيفة عادية للدولة، كما سيطرت سياسات المذهب التجاري على الساحة العالمية حتى بعد الحرب العالمية الثانية، فالاتفاقيات التجارية والمنظمات فوق الوطنية مثلت الوسيلة الرئيسية لإدارة التجارة الخارجية وتعزيزها عادة الهيكلة التي، خاصة مع مطلع الثمانينات بظهور الشركات متعددة الجنسيات وتربط الدول النامية خاصة بصندوق النقد الدولي، وبروز ما يسمى بالعولمة التي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، إضافة إلى زيادة أنواع السلع المصدرة وما يترتب عنها من آثار في إطار التجارة الخارجية. (احسن، 2020/2019)

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إيجاز الأسباب الرئيسية لقيام التجارة الخارجية الآتي:

- **المشكلة الاقتصادية:** حيث تعاني دولة معينة من عدم تحقيق الاكتفاء أو الإشباع بسبب نقص الموارد الطبيعية وزيادة الموارد البشرية.

- **اتساع الفجوات الاقتصادية:** حيث عرفت الفجوات الاقتصادية المتمثلين في الفجوة المحلية (الادخار), الفجوة الخارجية (العملة الأجنبية), الفجوة التكنولوجية والتقنية, فجوة الموارد الطبيعية.

- الاختلاف الذي شهده العالم في الإنتاج الزراعي، الاستخراجي والصناعية خاصة فيالدول المتقدمة (مركز العولمة) وفي الدول النامية .
- عرفت التكنولوجيا في العالم اختلاف حيث أصبحت أكثر جودة، نوعية وذات حجم أكبر.
- لا يمكن لأي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي لوحدها دون الحاجة إلىدول أخرى والتعامل معها تجاريا.
- كل دولة تملك فائض إنتاج في سلع ما حيث تسعى إلى تصريفه .
- تنافس الشركات الأجنبية على تحقيق أكبر عائد من خلال التجارة الخارجية.
- تحقيق رفاهية الشعوب.
- اختلاف الشعوب واختلاف الأذواق، يؤدي إلى تباين في كمية ونوع وشروط التبادل التجارية
- والتي بدورها تعتبر من أهم الشروط في المعاملات التجارية عند تحديد الطلب. (حماد، 2024/2023).

المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

التجارة الخارجية تُعدّ عاملاً رئيسيًا في دعم الاقتصادات الحديثة، حيث تُسهِم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع الأسواق، وتحقيق التكامل بين الدول عبر تبادل السلع والخدمات.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت تعريفات التجارة الخارجية بتعدد زاوية النظر, وعليه فإننا نقدم عدة تعريفات, ونقوم في الأخير إلى صياغة تعريف شامل. من بين هذه التعريفات لدينا ما يلي:

– "التجارة الخارجية هي أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية التي بموجبها عمليات تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات".

_وهناك تعريف آخر على أنها " تلك العمليات والمهام والوظائف التي تمكن من انتقال السلع والخدمات عبر دول العالم، والمنظمة من خلال مجموعة من التنظيمات والسياسات والاتفاقيات التي تعقد بين الدول".

وهناك تعريف أشمل للتجارة الخارجية وهو أن "التجارة الخارجية تتمثل في المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ورؤوس الأموال والأشخاص والخدمات، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في دول مختلفة أو بين الحكومات والمؤسسات الاقتصادية التي تتواجد في مناطق سياسية مختلفة". (عيساوي و محمد، 2024).

"يمكن قول بأن التجارةالخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بن مختلف الدول والأقاليم، وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة." (عابي، 2018)

ونستنتج من التعريفات تعريف أشمل وأوضح: تتمثل التجارة الخارجية في مجموعة معاملات تجارية بين دول مختلفة تشمل السلع، الخدمات، رؤوس الأموال والتكنولوجيا بهدف تلبية احتياجات الدولة (بالاستيراد)، والتخلص من فائض الإنتاج (بالتصدير) لتحقيق النمو الاقتصادي .

الفرع الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية

تختلف التجارة الخارجية عن الداخلية في عدة جوانب نذكر منها:

الاختلاف في طبيعة الأسواق:

يعتبر هذا الاختلاف من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التعامل التجاري الدولي، يلزم معالجتها حيث يجب فهم هذا النوع من الاختلاف من خلال :

- الاختلاف الطبيعي في أذواق المستهلكين، ميولاتهم، المحيط الخاص بهم، ورغباتهم في السلع والخدمات التي يريدون اقتنائها، ويؤدي هذا الاختلاف المتواجد في المستهلكين عبر العالم إلى اختلاف في السوق على مستوى دول العالم.
- البعد الجغرافي يبني حواجز مختلفة بين الدول قد تكون طبيعية، سياسية وحواجز اقتصادية التي تمس التجارة بين الدول وحواجز أحرى تتبناها حكومات الدول .
- تزيد حدة المنافسة في السوق العالمي عن السوق المحلي، حيث يلزم إتباع سياسة إنتاجية وتسويقية تتلاءم مع هذا السوق مع التكيف بمرونة الطلب فيه في الحالة السوق المحلي، أما في السوق الدولي فإنه نجد مرونة في الطلب تفوق السوق المحلي ويجب أن يكيف بطبيعة الحال السياسة السعرية المناسبة للسوق لدولي المستهدف.

اختلاف الوحدات السياسية:

مثلما نعرف أن التجارة تقوم بين دول العالم، وكل دولة تتميز بنظم قانونية وسياسية تميزها عن غيرها، وفي حالة التعامل مع دول مختلفة يلزم اتخاذ إجراءات تنظيمية لا نجدها في السوق المحلي، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد والنظم حتى العادات الخاصة المتبعة من أفراد كل ب مجتمع .

الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزاعات القومية:

كل دول العالم تريد تحقيق مصالحها القومية، حيث تتبنى سياسات اقتصادية تخدم أهدافها، حيث تصبح كل دولة تريد تحقيق مصلحتها وينتج صراع اقتصادي، لجذا ولي الدول أهمية معتبرة لتحقيق مكاسبها التجارية وتحاول التقليل من الخسائر حتى على حساب الدول الأخرى أو بالشراكات.

وإلى جانب هذا نجد أن قرارات الدولة الداخلية الاقتصادية تؤثر علىالأفراد بطريقة مباشرة، حيث يقومون بتشجيع الإنتاج المحلي ولا يشترون السلع الأجنبية حتى لو كانت بسعر منخفض للتعبير عن القومية.

قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال:

يرى أنصار النظرية الكلاسيكية أن عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال ..) يلزم أن تكون قابلة للتنقل بحرية تامة بين الدول.و التنقل يكون أسهل على الصعيد المحلي مقارنة بالدولي. فإن الانتقال دوليا يصدم بحواجز متعددة، منها قوانين الهجرة، حركة رؤوس الأموال، إضافة إلى الاختلافات في الأجور، كلفة الاستثمار وظروف التشغيل.

أما دوليا فنجد أنه نجد عراقيل عديدة لا تتعلق بالانتقال مثل القيود القانونية، مخاطر تقلبات السياسات الاقتصادية، والذي يؤدي إلى تفاوت بين الدول، فالتنقل الاقتصادي لا يتم بصورة سلسلة وسهلة بل لأمور معقدة تتعلق بمصالح الدولة الاقتصادية.

اختلاف الوحدات النقدية والمصرفية :

يتمثل أهم اختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية هو :

- استعمال العملة الوطنية في التجارة الداخلية، بينما استعمال عملات أخرى مختلفة في التجارة الخارجية.
- ويوجد تأثير العملات، حيث العملات التي لا تكون قابلة للتحويل إلى ذهب تعرف تقلب في سعر صرفها، مقارنة بالتي تتبع نظام الذهب. ولكن ترى النظرية الاقتصادية الجديدة بأن الاختلاف بين الدول في العملات لا يشكل عائقا محددا، لأن القدرة الشرائية النسبية للعملات هي التي يعتمد عليها سعر الصرف، ومن ذلك نستنتج أنه لا يوجد فرق جوهري بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من هذه الناحية.
- وهناك اختلاف في الأنظمة المصرفية، باختلاف النظم المصرفية بين الدول في إصدار عملة ما أو الممارسات المصرفية المختلف.
- وإلى جانب هذه الاختلافات نجد تأثير قانون العمل الذي نجده مختلف دوليا، ويعتبر عامل أساسي للتمييز بين تجارة الدول، على سبيل المثال القروض الممنوحة داخليا أقل تعقيد من لقروض الخارجية كالاعتماد المستندي. (بلبخاري، 2022/2021)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأهميتها

تخضع التجارة الخارجية ونشاطاتها للسياسات التجارية التي تحكمها، إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل, سنتعرف على أهمها كالآتي:

توزيع الموارد الطبيعية:

يقصد بتوزيع الموارد الطبيعية حيث أن كل دولة تختلف في امتلاكها للموارد الطبيعية المواد الخام كالماء، الغاز والنفط.... الخ، وهذا التباين في التوزيع يصنع فارقا قدرات واحتياجات الدول لبعضها البعض وتتخصص كل دولة في إنتاج ما تمتلكه بكثرة .

حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها:

يؤثر حجم الدولة (عدد السكان، المساحة الجغرافية) بطبيعة الأمر على نسبتها من المشاركة في التجارة الخارجية حيث أن الدول التي لها مساحة جغرافية كبيرة لها عادة موارد طبيعية متعددة وتكون صادراتها في غالبية الأمر معتبرة. ومناخها يكون متنوع مما يساعد على الإنتاج الزراعي المتعدد.

المناخ:

حيث للمناخ تأثيرات متعددة على قطاعات متعددة، خاصة على المحاصيل الزراعية التي تختلف من حيث احتياجاتها المناخية، والمناخ يعتبر أحد أهم محركات التجارة الخارجية، حيث يخلق فرصا أو تهديدات لإنتاج الدول.

وهناك دول في العالم تملك القدرة التكنولوجية (الزراعات الذكية والطاقات الشمسية) والتي تحقق قيمة مضافة في التجارة الخارجية . (حماد، 2024/2023)

التكاليف والأسعار:

نجد هذا التأثير في:

- عندما تكون تكاليف إنتاج سلعة أو خدمة (مادة خام أو أجور ...) مرتفعة، بطبيعة الحال يرتفع سعرها الأخير.
- السلع أو الخدمات منخفضة السعر تعرف إقبال في الطلب في السوق العالمية، (الملابس في بنغلاديش مثلا).
- أما إذا عرفت السلعة ارتفاعا في سعرها يذهب المستهلكون إلى بديل أرخص. (حماد، 2024/2023)

الجودة:

يرتبط عامل الجودة بالمنافسة في الأسواق، حيث الجودة العالية تخلق ميزة تنافسية حتى لو كانت السلع ثمنها مرتفع.

والتطور التكنولوجي يؤثر أيضا على جودة السلع كالمنتجات التابعة للعلامة التجارية آبل (أيفون) مقارنة بالهواتف الصينية.

وهناك دول تركز على الجودة في المنتجات ودول على السعر المنخفض. (حماد، 2024/2023)

التخزين:

بحيث أن السلع التي تكون قابلة للتخزين لفترة أطول (كالقمح والنفط...) تكون سلع ذات تداول عالمي أكبر لأنها لا تتلف سريعا .

أما التي تعرف بالتلف السريع تكون صادراتها قليلة وإجراءات سريعة لنقلها ووسائل نقل مكلفة.

التمويل :

للبنوك دور في التجارة الخارجية، فبوجود أنظمة مالية متقدمة كالتحويلات البنكية مثلا في الدول المتطورة تسهل عملية التبادل التجاري. على عكس الدول التي لا تمتلك لأنظمة متطورة فنجدها من عراقيل تمس تجارتها مع الدول الأخرى. (حماد، 2024/2023)

نجد أكثر المخاطر في المعاملات النقدية المباشرة التي تحدث مثلا في تأخير الدفع.

الندرة النسبية: ففي الدولة الواحدة لا تتساوى السلعة أو الخدمة المعروضة مع المطلوبة فتجبر على الاستيراد من دول تمتلك حاجياتها، وإن كان لها فائض في سلعة ما أو خدمة فتقوم بتصريفه بالتصدير. (حماد، 2024/2023)

الرواج والكساد الاقتصادي:

في فترة الرواج الاقتصادي يزيد الطلب على الواردات فالاستهلاك الكبير وارتفاع الدخل يؤدي إلى ذلك، تعرف الصادرات في فترة لرواج توسع وزيادة وتعرف تراجعا في فترة الكساد. (حماد، 2024/2023)

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الإستراتيجية لأي دولة، نظرا لأهميتها المتمثلة في:

- تعزز الدخل القومي وتعمل على زيادته حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تملك الكفاءات والموارد لإنتاجها وتتخصص فيها، وبخفض تكاليف الإنتاج مما يعزز القدرة الإنتاجية..
- بناء علاقات دولية من خلال التجارة الدولية وتصنع رابط اقتصادي قوي، مما يؤدي إلى التخلص من العوائق التجارية.
- تحقيق مكاسب من خلل تصريف الفوائض من الإنتاج في الأسواق العالمية، وتعمل على التوازن بين العرض والطلب أي التصدير والاستيراد.
- زيادة المنافذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، مما يربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض.
- تعمل على إشباع حاجيات الدول ورغباتهم .
- تعمل التجارة على تعزيز القدرة التنافسية للدول، وتكون المنافسة بين الدول كبيرة مما يجعلهم يتسابقون على الجودة والتكاليف المنخفضة.
- تساهم التجار الخارجية في نقل التكنولوجيا والخبرات بين الدول، وتعمل على بناء اقتصاديات متينة من خلال تبني سياسة إنتاج وأساليب متطورة . (حماد، 2024/2023).

التجارة الخارجية تحظى بأهمية كبيرة حيث تساهم في زيادة الدخل القومي، تعزز التعاون الدولي، تنقل التكنولوجيا بين الدول وتبني اقتصادات قوية.

المطلب الرابع: دور التجارة الخارجية في عدة مجالات.

للتجارة الخارجية دور فعال في عدة مجالات، وتعتبر الواجهة الرئيسية للشكل لخارجي للدولة حيث نجدها في:

المجال الاقتصادي: تتمثل في :

- تعمل التجارة الخارجية على التخلص من فائض الإنتاج لتجنب حدوث كساد السلع .
- تعمل على اقتناء السلع والخدمات من الدول بتكاليف أقل حسب عملية الميزة التنافسية.
- تسعى لتعزيز التصدير للحصول على العملة الأجنبية للاستثمار وإقامة مشاريع في بلدان مختلفة.
- مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباطه بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرتها على التصدير والاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدول من العملات الأجنبية

تنقل التجارة الخارجية التكنولوجيا والمعرف بسهولة، ويؤدي ذلك إلى تحسين الاقتصاد وتعمل على توازن السوق المحلي .

في المجال الاجتماعي:

- ترفع لتجارة الخارجية المستوى المعيشي ورفاهية للأفراد من خلال توفير احتياجاتهم وإشباع رغباتهم.
- تعمل على زيادة ميزة الخيارات المتعددة..
- أصبح المستهلكين في جميع أنحاء العالم لديهم القدرة على اقتناء السلع العالمية والخدمات بفضل التجارة الخارجية .
- وأثرت على حياتنا اليومية فأصبحنا نتبادل الثقافات كالأكل والألبسة وما غالى ذلك..

المجال السياسي: تحقق التجارة الخارجية في المجال السياسي ما يلي:

- تعزز أنظمة الرقابة والبنا التحتية من خلال استيراد التكنولوجيا .
- تعمل على بناء علاقات قوية مع الدول وتكون صداقات عبر الشراكات.
- دير الحدود بكفاءة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتخفض العوائق الجمركية في عملية التبادل الدولي. (السبتي و زعرور، 2018).

نستخلص أن التجارة الخارجية ليس مجرد أداة لتبادل السلع بل هي وقود الاقتصاد وأهم الأدوات لتحسين حياة الأفراد وتحقيق التعاون بين الدول وتشكيل التحالفات .

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي يعد موضوعا حيويا في العصر الحديث، حيث تتزايد أهمية تأمين احتياجات الناس الغذائية في مواجهة التحديات الغذائية، حيث يتطلب الأمن الغذائي استراتيجيات متعددة الجوانب ويعتبر توفيره عاملا أساسيا لتحقيق التنمية وفي ما يلي أهم جوانبه.

المطلب الأول: تطور مفهوم الأمن الغذائي

عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة,من أجل حياة صحية ونشطة. (الأمن الغذائي ..الطعام للجميع في كل زمان و مكان، 2022)

تعريف حسب خلاصة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: "وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على الغذاء المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلب احتياجاتهم ومتطلباتهم الغذائية من اجل حياة نشطة وصحية". (عاشوري، 2024).

ومن التعريفات السابقة نستخلص التعريف التالي:

الأمن الغذائي هو وضعية تمس الدول والعالم أجمع حيث يحصل كل فرد على الغذاء بكمية كافية وطريقة آمنة وصحية لتلبية وإشباع رغباتهم لحياة سليمة.

المطلب الثاني: ركائز الأمن الغذائي وأبعاده

الفرع الأول: ركائز الأمن الغذائي

- **ركائز الأمن الغذائي:**

إن الأمن الغذائي عملية تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

- **الركيزة الإنتاجية:**

تمس عملية إنتاج الطعام بالكمية المناسبة، حيث يمكن قياس كمية الإنتاج بمجموعة من العوامل المؤثرة الجانب السكاني الاستهلاكي، والإنتاج الزراعي والحيواني والذي بدوره يحتاج إلى عدة عوامل ووسائل.

- **الركيزة التخزينية:**

هذه الركيزة يقصد بها تحقيق الاستقرار في كميات المعروض من الطعام وفي معدلات انسيابها إلى الأسواق، وتأكيد أن المعروض في السوق يسد النقص والحاجة، وأن الفائض يخزن لوقت الحاجة.

- **الركيزة التوصيلية:**

تشمل الركيزة التوصيلية على الربط بين الكمية المنتجة من الطعام وطريقة توصيلها للمستهلكين، وهنا نجد وسائل النقل المناسبة من مكان الإنتاج حتى المستهلكين.

- **الركيزة الاستهلاكية:**

تتمثل في طريقة الاستهلاك للطعام أيلزم الاقتصاد وعدم التبذير وتخزين وتوفير الفائض منه لوقت الحاجة. (عبد الهادي، 2007).

إذا حسب ما تناولنا سابقا يوجد أربع ركائز أساسية للأمن الغذائي وإتباعها يعمل على تحقيق الأمن الغذائي للدول.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم، وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط وبناءا على هذه الرؤية يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي، كما هو موضح في الشكل رقم(01)

الشكل رقم (1):

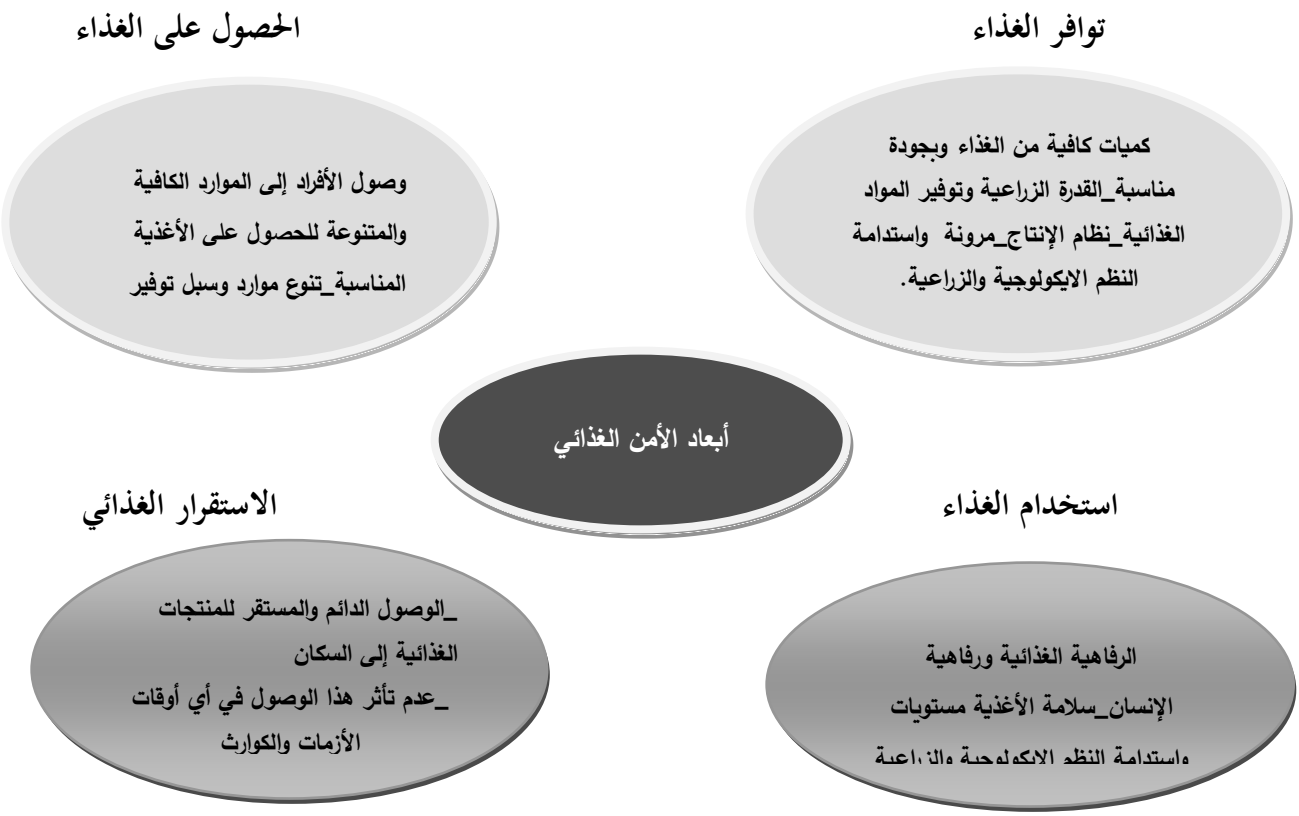

المصدر: (أبو دوح، 2022)

من الشكل السابق نستطيع أن نميز أبعاد الأمن الغذائي المتمثلة في:

أولا: توافر الغذاء: أي يلزم توفر الغذاء لتصل للمستهلك بالكمية والجودة المطلوبة إما بالإنتاج المحلي أو الاستيراد.

ثانيا: إمكانية الحصول على الغذاء: يعني تمتع الفرد بالقدرات المختلفة المالية والبدنية للحصول على الغذاء.

ثالثا: استخدام الغذاء: حيث تتحقق الرفاهية الغذائية للأفراد ويمكن قياس ذلك بعدين مختلفين نستطيع قياسهم بمؤشرات (قياس الجسم البشري الذي ينقص أو يزيد بنقص أو توفر الأغذية وثاني مؤشر يمكن معرفته وقياسه من خلال الاستخدام السليم للغذاء.

رابعا: الاستقرار الغذائي: أي التوفر الدائم للغذاء واستقرار وجوده وعدم وجود عراقيل في عملية وصوله للمستهلك.

بالإضافة إلى الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي، نجد سبعة التزامات مهمة تضمن للدول تحقيق الأمن الغذائي بصورة عالية والمتمثلة في :

- توفير محيط مناسب سياسي، اجتماعي أو اقتصادي مواتي لتحقيق ظروف ملائمة وسليمة.
- إتباع استراتيجيات مسعاها تحقيق المساواة والتخلص من الفقر، والقدرة على الحصول على الغذاء في جميع الأوقات.
- استخدام استراتيجيات وسياسات تمس القطاعات الزراعية والغابات والصيد الحيواني.
- تكون سياسات التجارة تعمل في نظام غذائي سليم وعادل
- توفير بروتوكولات وإجراءات للتصدي للكوارث التي تمس الأمن الغذائي .
- تشجيع الاستثمار في القطاعين الزراعي والحيواني بشكل حسن.
- تطبيق هذه الالتزامات ومتابعتها والتركيز على الشراكات الدولية التي تقيم وتحسن الالتزامات. (أبو دوح، 2022)

المطلب الثالث: تأثر الأزمات العالمية على الأمن الغذائي.

يُعدّ الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تتأثر بشكل مباشر بالأزمات العالمية، سواء كانت اقتصادية، سياسية، أو بيئية.

الفرع الأول: تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي

عرفت الفترة التي شهدت أزمة الكورونا تغيرات عالمية من بينها الغذاء، حيث أثرت بشكل كبير على الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المناخ والكوارث الطبيعية كالفيضانات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونظرا لاتساع نطاق انتشار الجائحة زادت حدة النقص الغذائي خاصة على مستوى الفئات الهشة، مما أدى غلى تراجع في الدخل البلدان وزعزعة الاستقرار المالي وتفشي الفقر.

ولا ننسى أيضا أن النقص الذي عرفه الغذاء آنذاك نتيجة الخلل الذي مس سلاسل الإنتاج الزراعي ونقل المحاصيل إلى الأسواق لم يكن كالمعتاد والأمر الذي أدى إلى نقص في الغذاء وخاصة بالنسبة للمجتمعات التي تعتمد في غذائها على الزراعة المحلية أو الاستيراد المفروض عليه القيود والدخل لاقتناء احتياجات أخرى.

الشكل رقم (02): عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص الفادح في الغذاء خلال 2018-2020-2021.

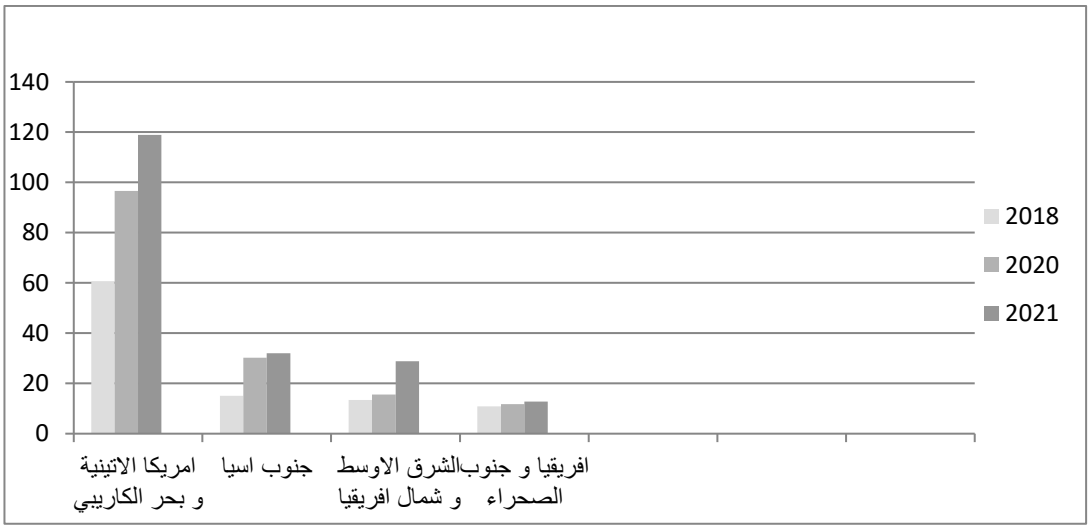

المصدر: (مشيد و زرقاني، 2023).

من خلال الجدول نرى أن الدول التي تعاني الفقر هي نقسها التي أثرت فيها الجائحة أكثر، وعرف النمو السكاني زيادة خلال سنوات الجائحة 2020_2021 مقارنة بالسنوات الماضية 2018، خاصة قي جنوب إفريقيا والشرق الأوسط نظرا لأن إفريقيا يعرف سكانها بالخصوبة و الولادات للمرأة كثيرة، واغلبهم شباب و نظرا للحجر زادت أيضا المواليد. (مشيد و زرقاني، 2023).

نستنتج أن جائحة كورونا أثرت تأثيرا كبيرا على العالم وبالخصوص الدول الفقيرة فكانت تحد من توفر الغذاء، نظرا لما أصابت الدول من عراقيل في الإنتاج وسلاسل الإمداد وحركة التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: تأثير الحرب الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي .

لقد أثرت الحرب الأوكرانية على الأمن الغذائي من خلال :

- توقف تصدير الحبوب والزيوت باعتبارهما أكبر مصدري الحبوب والزيوت في العالم.
- تعطل تصدير الغاز والنفط للقارة الأوربية .
- باعتبار روسيا وأوكرانيا أكبر مصدري الغذاء والقمح في العالم بنسبة 29% من الصادرات العالمية للقمح، و 19 % من الذرة ،80 % من صادرات دوار الشمس، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية، فأصبح من الصعب الحصول عليها في خاصة في الدول الإفريقية التي عانت من ارتفاع الأسعار إلى جانب الانقطاع في الإمداد بسبب المناخ والطبيعة القاسية، وفي الدول العربية أيضا أثرت أسعار الحبوب والقمح مستويات قياسية في جلسات التداول الأوربية إذ بلغ سعر القمح 344يورو. (عبد الهادي، 2007).

المبحث الثالث: فعالية تحرير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي .

تعتبر تحرير التجارة الخارجية إحدى الخيارات التي اتخذتها العديد من الدول بغية تعزيز وتحقيق الدول للسوق العالمي وتبادل السلع والخدمات، وضمن خيار تحرير التجارة الخارجية هناك بنود مست الأمن الغذائي وكيفية تحسينه وتحقيقه .

المطلب الأول: تطور اتفاقية الزراعة في ظل أحكام منظمة التجارة الخارجية.

لقد عرفت التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية عدة تطورات، خاصة في ظل إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث وجب تنظيم القطاع الزراعي لتحقيق التوازن مع مراعاة توفير الغذاء وتنظيم الاقتصاد. فجاءت اتفاقية الزراعة من بين عدة اتفاقيات .

الفرع الأول: اتفاقية الزراعة

جاءت اتفاقية الزراعة في إطار جولة الأوروغواي (1986_1993) ، وتعتبر إحدى أهم القضايا التي جاءت في جولات الجات، لظهور الحاجة إلى تنظيم القطاع الزراعي، تصحيحه، فك وتقليل القيود والحواجز الجمركية على المنتجات لزراعية حتى يتحقق التوازن الاقتصادي في قطاع الزراعة عالميا.(غردي، 2011).

الفرع الثاني: عناصر الإصلاح الزراعي

أفرزت جولة أوروغواي أربعة عناصر رئيسية للإصلاح الزراعي في عالم التجارة الدولية الحرة تتمثل في:

أ- تحويل الإجراءات غير الجمركية إلى تعريفات جمركية مثبتة:

قام هذا الإجراء بتحويل أي إجراء يحدث في الحدود كالقيود الكمية والحصص المختلفة كحصص الاستيراد إلى رسوم جمركية.

ب- تخفيض الحواجز الجمركية:

يتم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 36% على أساس متوسط بسيط غير مرجح 24% في حالة البلدان النامية على أن يكون الحد الأدنى للتخفيض 15% لكل منتج من المنتجات (10% في حالة البلدان النامية) وللبلدان النامية الخيار على أن تقدم حدودا عليا مثبتة للتعريفات الجمركية كبديل عن التزاماتها بالتخفيض، أما البلدان الأقل نموا فلا تقع على كواهلها سوى التزامات بتثبيت تعريفاتها الجمركية .

ت- تخفيض مستوى الدعم للإنتاج الزراعي:

تقرر تخفيض قيمة هذا الدعم سواء اتخذ شكل دعم لسعر السوق ,أو مدفوعات مباشرة للمنتجين أو دعم للمدخلات و يلزم أن تقدر الدول الأعضاء تدابير الدعم الداخلي كميا باستخدام القياس الكلي للدعم MGS استنادا إلى فترة الأساس (1986-1988) ثم تشرع بعد ذلك في إجراء تخفيضات بنسبة 20 % من متوسط قيمة الدعم على مدى ست سنوات للدول المتقدمة و13.3% على مدى 10 سنوات للدول النامية وهذا أيضا منذ 1995 ولا يطلب من الدول الأقل نموا إجراء أي تخفيض كتعويض المزارعين في حالة الكوارث والإصلاح الهيكلي ومساعدة المناطق الفقيرة.

ث- تخفيض على مستوى دعم الصادرات الزراعية:

نص الاتفاق على تخفيض قيمة دعم الصادرات الزراعية بنسبة 21% من حيث حجم الصادرات المدعمة وتخفيض نسبة 36% من مصروفات الميزانية على هذه الصادرات (14% و 24% على التوالي في حالة البلدان النامية) مع عدم جواز تقديم الدعم لأية منتجات جديدة طالما لم تكن قد أدرجت في قائمة الصادرات المدعمة لفترة الأساس (1986-1990).(غردي، 2011)

المطلب الثاني: إيجابيات التجارة الخارجية على الأمن الغذائي

- حسب التحليلات الصادرة من الجهات الدولية وفي إطار توفير الغذاء في العالم، وجدوا أن التجارة الخارجية تعتبر أداة لتصريف الفائض من الغذاء بتصديره للدول التي تعاني من العجز الغذائي، أي تسهل الحصول على الغذاء .
- كما تظهر دراسات وفقا لمنظمة التجارة العالمية، أن نسبة 25% من إجمالي الإنتاج العالمي للغذاء تتداول عالميا بالتجارة الخارجية والتي تقدر ب 203 تريليون دولار أمريكي، وهذا ما يجعلها من أهم القطاعات في اقتصاد الدولة .
- بالإضافة أنه يمكن للتجارة الخارجية للغذاء توفر وتقدم خيارات غذائية بصورة أكبر، أي تخفف من الاعتماد على الإنتاج المحلي، تعمل على تخفيض المخاطر التي قد تواجه الدولة في توفير الغذاء محليا كالتي تتعلق بالمناخ والكوارث الطبيعية.

- تسهل التجارة الخارجية على الحصول على الغذاء وتحسين التغذية لسكان الدولة، من خلال التنويع بصفة أكبر، حيث عرفت الأعوام الأخيرة نسبة التنوع الغذائي التي تقدمه التجارة الخارجية سنة 2020 نسبة 90 % من نسبة الإنتاج المحلي.

- تعمل التجارة الخارجية على تسهيل الوصول إلى الغذاء في الأزمات الدولية، وذلك من خلال إلغاء التعريفات الجمركية على المساعدات الغذائية والمدخلات الأساسية وتجنب القيود المفروضة على الصادرات، وكذا تعزيز التجارة الغذائية والتعاون الإقليمي لتقصير سلاسل التوريد والحد من نقاط الضعف في مواجهة الاضطرابات العالمية .(حسن، بوابة الأهرام، 2025).

المطلب الثالث: سلبيات تأثير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي.

- كما كان للتجارة الخارجية جانب مسهل ومساعد لتحقيق الأمن الغذائي، كانت لها جانب يعيق تحقيق الأمن الغذائي في عدة دول في العالم، حيث أشارت دراسة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية حول التجارة الخارجية وتحريرها ومن جانب السلع الزراعية يؤدي إلى ارتفاع للأسعار في ما يخص الحبوب، اللحوم والألبان وفي المقابل انخفاض في الإنتاج الحيواني.

- من بيت توقعات مصادر الأمم المتحدة أن الدول العربية ستعرف تدهورا في الرفاه الاجتماعي بسبب تحرير التجارة الخارجية.

لقد مست اتفاقية الزراعة قدرة الدول العربية على مجاراة أسعار القمح المرتفعة في السوق العالمي، لأنها عملت هذه الاتفاقية على تخفيض دعم الحكومة للقطاع الزراعي، مما ترك الدول العربية لا تستطيع الاستثمار في القطاع الزراعي وتمما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي للقمح. وفي هذا السياق وبسبب هذه الظروف، أصبحت الدول العربية تعتمد على استيراد القمح بصورة أكبر وهذا بطبيعة الحال يؤديها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار والأسعار بحد ذاتها .

- قامت الدول المستوردة برفع الأسعار المحلية للقمح بسبب ارتفاع استيرادها،مما أثر على المستهلك وزيادة في التكاليف. الأمر الذي أدى الدول بالاهتمام بالمجال الزراعي أي القمح لمواجهة وتقليل الأعباء التي حصلت نتيجة الاتفاقية، من بينها السعودية التي وضعت بروتوكولا لدعم الإنتاج الداخلي للقمح وتعزيز الاكتفاء المحلي للقمح لتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج .

- وفي المقابل، فإن خفض الحواجز الجمركية كان لصالح بعض الدول العربية والتي تمتلك ميزةتنافسية في مجال تصدير الفواكه والخضروات والأسماك إن استغلته لصالحها. (خالفي، 2000).

- ومن خلال التحليلات تظهر هناك دول تعاني من انعدام الغذائي التي تعتمد بنسب كبيرة على استيراد الأغذية بنسب عالية كاليمن بنسبة 92.8% من الحبوب، وكينيا وأفغانستان بمعدلات 51.3 % و 42.5% على التوالي. بحسب إحصاءات "منظمة الأغذية والزراعة" لعام 2024. (عيسى، 2025)

- تؤدي التعريفات الجمركية والحصص إلى التأثير السلبي في بعض الأحيان على السوق الغذائي العالمي، مما يصعب القدرة للحصول على الغذاء وبأسعار مناسبة في الدول التي تستورد الغذاء، نجد أيضا النزاعات السياسية والتجارية بين الدول من بين أدوات العرقلة في سلاسل الإمداد الغذائية عبر العالم، وبالتالي يعرض الأمن الغذائي في العالم إلى خطر. (عيسى، 2025)

خلاصة الفصل:

لدراسة واقع الأمن الغذائي من منظور عالمي، بالتركيز على التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والتفاوتات في إمكانية الوصول إلى الموارد الغذائية الأساسية. وتمت مناقشة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية من خلال عمليات التصدير والاستيراد في تعزيز أو إضعاف الأمن الغذائي، حيث يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في تحقيق الاستقرار الغذائي عبر تأمين المنتجات غير المتاحة محلياً، أو على العكس، قد تتسبب في تقلبات الأسعار والإضرار بالإنتاج المحلي، مما ينعكس سلباً على الأمن الغذائي.

بذلك، يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل معمق للعلاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي، وتوضيح الآثار الإيجابية والسلبية لهذه التفاعلات، مع التركيز على استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي من خلال سياسات تجارية متوازنة ومستدامة.

الفصل الثاني

تمهيد

يعد الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول ورفاهية الشعب الجزائري حيث تكمن قدرته على توفير احتياجات الأفراد من المصادر الداخلية والخارجية.

فالجزائر كدولة نامية لا تزال تعتبر منطقة غير محققة للأمن الغذائي تعتمد على الاستيراد لسد العجز بدل من إتباعها لسياسات تجعلها تسد عجز الاستيراد بالرغم من محاولات الجزائر منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلا أنها لا تزال تعاني من التبعية الغذائية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح نوع العلاقة بين الأمن الغذائي والتجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسة وتحليل إحصائيات الإنتاج الزراعي والحيواني وعملية التصدير والاستيراد لمعرفة نوع العلاقة بينهما وبالأصح تأثير التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) على الأمن الغذائي في الجزائر.

وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: صادرات وواردات الجزائر.
- **المبحث الثاني**:الإنتاج النباتي في الجزائر.
- **المبحث الثالث**: الإنتاج الحيواني في الجزائر

المبحث الأول: صادرات وواردات الجزائر الغذائية.

تعتبر التجارة الخارجية في الجزائر المتمثلة في صادراتها وارداتها أحد أهم العوالم المؤثرة على أمنها الغذائي من خلال استيرادها الذي قد يعرضها مع الوقت إلى ما يسمى بالتبعية الغذائية، أو تصديرها الذي يعزز اقتصادها.

المطلب الأول: تحليل الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على الواردات لتلبية احتياجات السكان، على الرغم من امتلاكها قدرات ومميزات تمكنها من تغطية الطلب، الا ان الصادرات الغذائية تبقى جد محدودة وهذا ما سنتعرف عليه في المبحث

تعد الصادرات والواردات الغذائية من المؤشرات الحيوية التي تعكس أداء الاقتصاد الغذائي لأي دولة، وفيما يلي الإحصائيات الخاصة بهم:

جدول رقم (01): يمثل الفجوة الغذائية بين صادرات وواردات الأمن الغذائي في الجزائر في الفترة (2010_2020).

السنوات	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية	الفجوة الغذائية
2010	6058	315	5743
2011	9850	355	9495
2012	9022	315	8707
2013	9580	402	9178
2014	11005	323	10682
2015	9314	235	9079
2016	8223	327	7896
2017	8438	349	88089
2018	8573.58	373.77	8199.81
2019	8072.27	407.86	7664.41
2020	8094.91	442.59	7652.32

المصدر: (هميسي و خنفر، واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تاثيره على الأمن الغذائي، 2023)

التحليل والتفسير:

يمثل الجدول قيمة الواردات والصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، حيث نلاحظ أن قيمة الواردات في تزايد مستمر من سنة 2010 إلى 2010 من 6058 إلى 8094.91 وهذا ما يفسر الاعتماد الكبير للجزائر على الواردات الغذائية على مدار هذه السنوات، وفي المقابل تعرف قيمة الصادرات قيم صغيرة حيث سجلت في 2010 قيمة 315 مقارنة بالواردات الغذائية إلا أنها في تزايد مستمر وصلت إلى 44259 في 2020 لأن الجزائر أصبحت تعمل على تنويع المنتجات الفلاحية وبجودة جيدة خاصة التمور الذي أصبح مطلوبا في السوق العالمي، وبعد تراجع النفط أصبحت الجزائر تبحث عن بدائل كالغذاء والزراعة وأبدت اهتمام بهذا المجال.

نجد الفجوة الغذائية سجلت:

الفترة 2010–2014: كانت الجزائر تعتمد على الواردات الغذائية بشكل كبير مقارنة بالتصدير وهذا بسبب ضعف البنية التحتية الزراعية آنذاك، ضعف الاستثمارات الفلاحية، والاهتمام بتوفير وإشباع السوق الداخلي فقط.

كانت الفجوة الغذائية معتبرة في هذه الفترة لارتفاع قيمة الواردات.

الفترة 2015–2017 : عرفت الواردات انخفاض طفيف والصادرات زيادة قليلة أيضا وهذا راجع إلى أن الدول الجزائرية في تلك الفترة عملت على تشجيع الإنتاج المحلي وعملت على ترشيد الاستيراد لأن أسعار النفط عرفت تراجعا بسبب أزمة النفط 2014 ، أصبحت الدولة تشجع المصدرين وخاصة في مجال التمور.

وبطبيعة الحال عرفت الفجوة الغذائية تراجعا ملحوظا .

الفترة 2018–2020: عرفت الصادرات تحسن وصلت إلى 400 مليون دولار والواردات انخفضت مقارنة بالسنين السابقة لكنها مرتفعة والتحسن في التصدير راج للتحسن النسبي في الإنتاج الفلاحي، تحسين في جودة المنتجات الغذائية (التغليف، التعبئة ...) .

ومن التحليلات نستخلص أن واردات الجزائر مرتفعة مقارنة بصادراتها وعرفت تحسينات طفيفة إلا أنها مازالت تعاني من فجوة غذائية معتبرة. (هميسي و خنفر، واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تاثيره على الأمن الغذائي، 2023)

المطلب الثاني: تحليل الصادرات والواردات الحيوانية في الجزائر.

جدول رقم (02) : يمثل الإنتاج الحيواني والاستهلاك المتاح من السلع الغذائية في الجزائر لفترة 2016_2020.

السنة	لحوم حمراء		لحوم بيضاء		الأسماك		البيض		الألبان ومشتقاتها	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
2016	536.6	604.4	302.8	301.8	102.1	132.6	167.3	99.8	3719.0	4616.5
2017	543.9	595.0	529.8	528.3	108.3	123.3	394.2	394.3	3521.2	3924.9
2018	529.0	561.1	482.0	481.6	120.4	138.2	314.0	316.0	3280.0	3913.1
2019	504.2	539.6	264.1	263.4	104.9	116.2	341.6	341.7	3189.2	4278.9
2020	505.9	539.6	292.6	292.2	86.9	96.6	308.5	309	3354.7	4625.4

المصدر: (رزيق و صغير، 2024)

التحليل والتفسير:

يعبر الجدول الموالي عن الإنتاج الحيواني والاستهلاك المتاح، حيث نلاحظ بوضوح وجود فجوة بين الاستهلاك والإنتاج في الأغذية الحيوانية بالجزائر خلال 2016_2020 ومن هنا تجبر الجزائر على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي .

- **اللحوم الحمراء:**

الاستهلاك أكبر من الإنتاج، مثلا في 2020 بلغت الفجوة 34.3 ألف طن، رغم التحسن الصغير الملاحظ إلا أنها لا تزال تعاني من العجز وتعتمد أكثر على الاستيراد.

- **اللحوم البيضاء:**

في اللحوم البيضاء بلغت الفجوة مثلا في 2016 حوالي 01 ألف طن. نقصت قيمة الفجوة في 2020 وكانت أقرب إلى التوازن بـ 0.2 ونلاحظ أن الإنتاج المحلي في تحسن ملحوظ وجيد.

- **الأسماك:**

نلاحظ هنا أن الفجوة عرفت نقصانا بالمقارنة مع باقي السلع وتبقى قيمتها في قيم ثابتة تقريبا بين 20 و 30 ألف طن. وبالرغم ن ذلك لم تغطي هي أيضا الاستهلاك أو الطلب المحلي لضعف الاستثمار في الصيد البحري في الجزائر .

- **البيض:**

كان للبيض نصيب من عدم وجود فجوة غذائية كبيرة أي استيراد قليل أو شبه منعدم مثلا في 2016 كانت الفجوة بالموجب أي الإنتاج كان أكبر الاستهلاك حيث عرفت في هذه السنوات توازن نسبي تقريبا.

- **الألبان ومنتجاتها :**

نلاحظ خلال هذه السنوات وجود فجوة كبيرة وواضحة في استهلاك وإنتاج الألبان وصلت حتى 1000 ألف طن، وهو ما يستدعى إلى استيراد كبير لهذه السلعة وتعتبر من أكبر مصادر العجز الغذائي للجزائر.

نستنتج من التحليل أن الجزائر تعتمد على الاستيراد أكثر من الإنتاج المحلي في أغلب المنتجات الحيوانية باستثناء اللحوم البيضاء التي عرفت إنتاجا كافي مقارنة باستهلاكه، والأسماك ليست بنسب عالية ولكن تعتبر حسنة، والبيض التي كانت فجوته قليلة مقارنة ببقية المنتجات الحيوانية الأخرى.

المبحث الثاني: تحليل الإنتاج النباتي في الجزائر.

يعتبر الأمن الغذائي أولوية ضمن استراتيجيات عمل الدولة الجزائرية باعتبار الغذاء العنصر الأساسي لحياة الإنسان وهو ما استدعى تكثيف الجهود من أجل وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي حتى لو كان نسبي.

المطلب الأول: مؤشر إنتاج الخضر في الجزائر

جدول رقم 03: مؤشر إنتاج الخضر في الجزائر، 2018_2021.

(قمنا بقياس مؤشر الإنتاج على أساس المتوسط 100)

المنتجات	2018	2019	2020	2021
الخضر المجففة	151.1	149.8	125.7	108.2
الخضر الطازجة	119.7	128.5	134.3	133.1
البطاطا	99.2	107.0	99.3	92.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مكتب الإحصاء الوطني الجزائر 2024، الإحصائيات الاقتصادية رقم 128

التحليل والتفسير:

يمثل الجدول مؤشر إنتاج الخضر لسنوات 2021،2020،2019،2018، المتمثلة في الخضر الجافة، الخضر الطازجة والبطاطا، والخضر تعتبر من أهم العناصر في النظام الغذائي، حيث تمثل 20%من مؤشر الإنتاج النباتي .

- **الخضر المجففة:** عرفت مستويات إنتاج جيدة 2020،2019،2018، ثم انخفض مؤشر الإنتاج سنة 2021 نتيجة الجزائر بجائحة كورونا، وبسب المناخ الجاف.

- **الخضر الطازجة:** لاحظنا في تطور مؤشر الإنتاج من 119.7 إلى 133.1 أي حققت تطور إيجابي خاصة في 2020 بلغ الذروة بقيمة 134.3 رغم جائحة كوفيد استمر التطور في الإنتاج.

والبطاطا أيضا شهدت تقلب في مؤشر الإنتاج، حيث في 2019 ارتفع مقارنة بـ 2018، ثم شهد انخفاض في2020، 2021 ، لأن منتج البطاطا يتأثر بتقلبات الطقس وصعوبة تخزينه .

المطلب الثاني : إنتاج الفواكه في الجزائر

الجدول رقم 04: مؤشر إنتاج الفواكه في الجزائر، 2018_2019_2020_2021

المنتج	2018	2019	2020	2021
العنب	90	98.4	99.2	112.7
الحمضيات	116.3	124.8	123.4	119.5
الفواكه ذات النواة	99.4	109.2	102.7	98.4
الزيتون	139.3	140.7	174.8	113.5
الفواكه الجافة	107.2	115.7	113.5	114.5
التمور	113.2	117.9	119.6	123.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مكتب الإحصاء الوطني الجزائر 2024، الإحصائيات الاقتصادية رقم 128.

التحليل والتفسير:

يمثل الجدول مؤشر إنتاج الفواكه في الجزائر من 2018 إلى 2021، وفيما يلي تحليل الجدول وفقا لبيانات الجدول رقم 04 ، لدينا :

- **العنب:**

العنب	90	98.4	99.2	112.7

في 2018 كان المؤشر منخفض 90 ثم بدأ يزيد بالتدريج إلى أن بلغ 112.7 في2021، أي هناك تحسن مستمر في إنتاج العنب ويرجع التحسن إلى التطورات والتحسينات في زراعة العنب والتوسيع في الأراضي المزروعة، واهتمام الفلاحين بزراعته للطلب عليه في السوق .

- **الحمضيات:**

الحمضيات	116.3	124.8	123.4	119.5

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر إنتاج الحمضيات شهد تزايد من 2018 إلى 2020 حتى وصل 123.4، ثم انخفض في السنة الموالية إلى 119.5 ، ورغم هذا الانخفاض إلا أن إنتاج الحمضيات كان جيد

- **الفواكه ذات النواة:**

الفواكه ذات النواة	99.4	109.2	102.7	98.4

لقد كان الإنتاج في تحسن طوال السنتين 2018، 2019، ثم انخفض في 2020 لكن ليس بمقدار كبير إلا أن انخفض بدرجة معتبرة إلى 98.4، نتيجة العوامل المناخية .

- **الزيتون :**

الزيتون	139.3	140.7	174.8	113.5

نلاحظ تزايد ملحوظ في مؤشر إنتاج الزيتون خلال الفترة 2018_2020 من 139.3 إلى 174.8، لأنها عرفت موسم زيتون ناجح، ثم شهد انخفاض حاد في 2021 إلى 113.5 سببه الجفاف .

- **الفواكه الجافة:**

الفواكه الجافة	107.2	115.7	113.5	114.5

لقد عرفت الفواكه الجافة استقرار نسبي في مؤشر الإنتاج مع تذبذب لكن نسبته قليلة لأن هذا القطاع مدعوما بتقنيات حديثة مساعدة.

- **التمور:**

شهدت التمور تطور إيجابي على مدار هذه السنوات، سببه الإقبال والاهتمام الاقتصادي على هذا المجال من طرف الدولة.

نستخلص أن مجال الفواكه ينقسم إلى منتجات قد نجحت وتطورت على مدار السنين بسبب فعالية الدعم الفلاحي، وهناك من تعرف تذبذب في الإنتاج تتطلب دراسة وبعض التحسينات، وعموما تعتبر المؤشرات إيجابية أي أن الجزائر تستطيع في السنوات المقبلة تحقيق نمو أكبر ونجاح في القطاع الفلاحي.

المطلب الثالث: إنتاج الحبوب والبقوليات في الجزائر

تم تقسيم المطلب الى قسمين خصص الجزء الاول لتحليل انتاج الحبوب أما الجزء الثاني فهو للتحليل انتاج البقوليات في الجزائر

الفرع الاول: إنتاج الحبوب في الجزائر

تشكل الحبوب من أهم المنتجات الغذائية في الجزائر، لما تحتله من مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج والمساحات الزراعية المخصصة لها، ولتكوين صورة عن تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1980_2020)، يمكن ملاحظة الشكل التالي:

الشكل رقم03: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر (الوحدة بالطن)

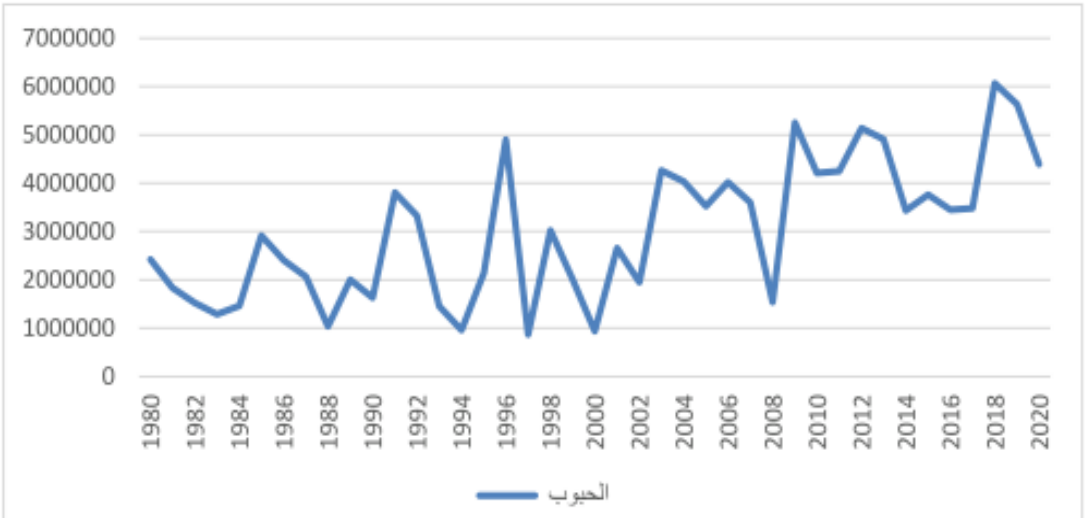

المصدر: (مبرك، واقع انتاج الحبوب في الجزائر_دراة قياسية خلال الفترة 1980_2020، 2024)

التحليل والتفسير:

يمثل المنحنى البياني تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1980_2020) ، حيث يتضح لنا أن إنتاج الحبوب يعرف تقلبا بين الارتفاع والانخفاض على مدار السنوات، ففي سنة 1983 كان الإنتاج 2419074 وعرف ارتفاعا إلى سنة 49016781 طن، ثم انخفض سنة 1997 إلى 5253472 طن وبين فترة 2009 إلى 2018 كان الإنتاج 6066235 طن حيث يعتبر أحسن مستوى إنتاج قياسي ويرجع هذا التذبذب في الإنتاج إلى

العوامل المناخية المتغيرة أو التي لا تتناسب مع محاصيل الحبوب، مثلما نعرف أن الحبوب والقمح والشعير تلزمهم الأمطار والجفاف يؤدي إلى انخفاض في إنتاج الحبوب على عكس سقوط الأمطار المساعد في العملية الإنتاجية، أما سنتي 2019_2020 فقد شهد الإنتاج انخفاض بسبب أيضا العوامل المناخية والتي عرفت انخفاض في تساقط الأمطار وبسبب أيضا الاستراتيجيات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر ولم تكن ذات فعالية .

منه نستنتج أن التذبذب في إنتاج الحبوب بين الارتفاع والانخفاض في كل فترة، ويرجع إلى عدة أسباب من بينها العوامل المناخية سقوط الأمطار ونقصانها الذي يؤدي إلى الجفاف، والسبب الآخر يتمثل في الاستراتيجيات التي تبعاتها الجزائر التي لم تكن فعالة، وأسباب أخرى تتمثل في الاستيراد مثلا حيث عندما يتوفر الاستيراد ويكون بأسعار منخفضة يكثر الاعتماد عليه ويقلل من حافز المنتجين المحليين للإنتاج، والبنية التحتية التي تكون هشة .(مبرك، واقع انتاج الحبوب في الجزائر_دراة قياسية خلال الفترة 1980_2020، 2024)

الفرع الثاني : إنتاج البقوليات في الجزائر

تعتبر محاصيل البقوليات في المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة بالجزائر، لكونها تشكل من الناحية التغذوية مصدرا رئيسيا للبروتين النباتي الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية.

المساحة المخصصة للبقوليات :

من بين أهم ما تنتجه الدولة من الإنتاج الغذائي نجد البقوليات الجافة، الذي يضم الفول، العدس، الحمص....، والتي بدورها تخصص مساحة لزارعتها ، وهذا ما سنراه في الجدول التالي (02)

جدول رقم (05) : نسبة الأراضي المخصصة للبقول الجافة من الأراضي القابلة للزراعة

السنة	1990	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة من الأراضي القابلة للزراعة.	1.29	1.04	0.91	1.15

المصدر: (كرار و لحول، 2023)

التحليل والتفسير:

- في سنة 1990 كانت نسبة الأراضي تقدر 1.29% وهو أعلى إنتاج يرجع إلى أن الجزائر في تلك الفترة كانت تبدي اهتمامهاواعتمادها على الإنتاج المحلي، وتخصص نسبة معتبرةمن أراضيها لزراعة البقوليات.
- في سنة 2000 كان كانت نسبة الأراضي المخصصة للزراعة 1.04 عرف الإنتاج انخفاض لأن الجزائر توسعت نحو محاصيل زراعية أوسع لأن البقوليات صارت غير مربحة بعض الشيء وأصبحت تعتمد على الاستيراد وبهذا ترجع الإنتاج المحلي.
- في سنة 2010 كانت نسبة الأراضي المخصصة للزراعة 0.91 % عرفت انخفاضا ملحوظا وسجل أدنى مستوى له، وهذا راجع إلى أن الجزائر في تلك الفترة أهملت زراعة البقوليات، قلة الدعم من الدولة لقطاع الزراعة الخاص بالبقوليات مما يؤثر بالسلب على الإنتاج الوطني ومما يؤدي إلى التبعية الغذائية نتيجة الاستيراد المعتبر للبقوليات.
- في سنة 2020 سجلا نسبة الأراضي 1.15 % خصصت الجزائر في هذه الفترة نسبة معتبرة من الأراضي الزراعة للبقوليات وأصبحت تولي اهتمام لزيادة الطلب المحلي على البقوليات وارتفعت أسعار الاستيراد ارتفاعا، مما أدى بالجزائر إلى القيام بالتحفيزات لزراعة البقوليات من خلال برامج تحفيزية .

الشكل رقم (04) : تطور متوسط إنتاج لمجموعة البقول الجافة

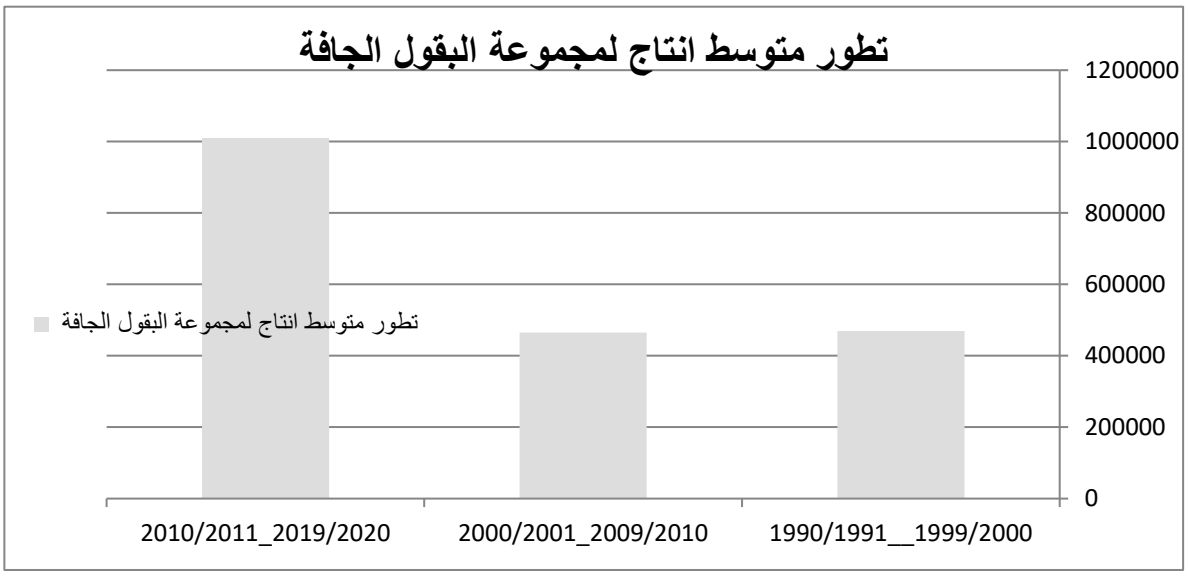

المصدر:. (كرار و لحول، 2023)

التحليل والتفسير :

يمثل المنحنى تطور إنتاج لمجموعة البقول الجافة، حيث عرف العقد الأول استقرار متوسط بقيمة 450000 طن يعكس هذا الثبات النسبي ضعف التوسع في الزراعة التركيز على عدد محدود من الاستراتيجيات، والفترة من 2010_2020 عرف الإنتاج قفزة كبيرة و يتضاعف تقريبا إلى حوالي 2 مليون طن اهتمام الدولة بالدعم الزراعي وتغيير الإستراتيجيات الزراعية والعمل على تقليص الاستيراد.(كرار و لحول، 2023)

ومنه نستخلص أن الجزائر شهدت ثبات في الإنتاج لفترة، ثم قفزة نوعية وهذا يمثل التطور الإيجابي في العقد الأخير 2010_2020، والأهم من هذا للمحافظة على هذه الحالة يلزم توسيع للاستثمار واستغلال أكبر لهذا المجال .

المبحث الثالث: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر.

يعد الإنتاج الحيواني في الجزائر جزءًا أساسيًا من القطاع الزراعي، حيث يساهم في توفير اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى منتجات الألبان والصوف.

المطلب الأول: تربية المواشي في الجزائر.

تعد الثروة الحيوانية مهمة جدا باعتبارها مصدرلا غنى عنه لتوفير البروتينات الحيوانية بالإضافة إلى توفير المنتجات الحيوانية المشتقة مثل الحليب والبيض والأصواف والأوبار وغيرها الضرورية جميعها لتغذية وصحة المواطن, وسيتم التطرق فيما يلي دراسة تطور إنتاج مختلف تلك العناصر بالبيانات الخام وعن طريق النسب المئوية مع إجراء المقارنات كلما اقتضت الضرورة ذلك.

الشكل رقم 05: تطور إنتاج المواشي في الجزائر خلال الفترة 2000_2021

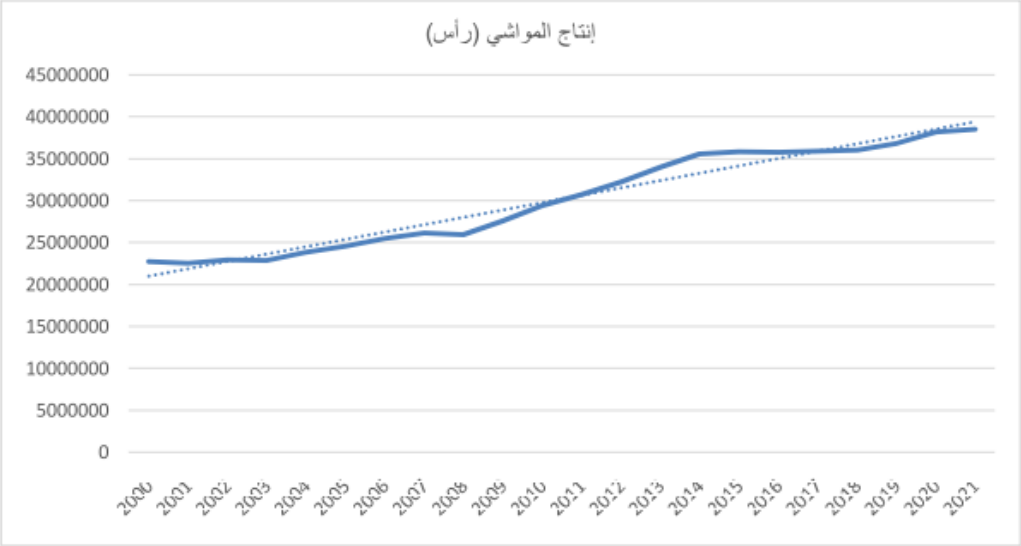

المصدر: (زيادي و شيخة، 2024)

التحليل والتفسير :

- فترة 2000 إلى 2010: كان الإنتاج مرتفع ومستقر، حيث كانت الجزائر آنذاك تعتمد على الزراعة وتربية المواشي بطريقة تقليدية، وكانت الأراضي والمراعي متاحة، سهر الأعلاف معقول ومناسب .
- فترة 2010 إلى 2016: تراجع ملحوظ في إنتاج المواشي، وهذا نتيجة الجفاف الذي عرفته في تلك الفترة وانتشار بعض الأمراض الحيوانية.4
- الفترة 2016 إلى 2021: عرفت انخفض واستقرار في الانخفاض من الإنتاج، راجع إلى غلاء الأعلاف، قلة الاستثمار في القطاع الحيواني، ونقص التحفيزات للفلاحين، ومشاكل اقتصادية أخرى . (زيادي و شيخة، 2024)

- **إنتاج الأبقار**

جدول رقم (06) تطور إنتاج الأبقار في الجزائر خلال الفترة 2000_2021

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأبقار (رأس)	1595380	1613040	1551570	1560545	1613700	1586070	1607890	1633810	1640730	1682433	1747700
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأبقار (رأس)	1790000	1844000	1909000	2050000	2150000	2081000	1895000	1816000	1781000	1740183	1732964

المصدر: (زيادي و شيخة، 2024)

التحليل والتفسير:

يبين الجدول أن إنتاج الأبقار خلال الفترة 2000إلى 202تراوح بين 1551570 رأس سنة 2002 و2150000 رأس سنة 2015 بمتوسط إنتاج قدره 1755546 رأس, وقد تعدى هذا المتوسط أقل من نصف عدد سنوات السلسلة, ويميل إنتاج الأبقار إلى الارتفاع حسب خط الاتجاه العام على الرغم من الانخفاض المستمر الذي شهده الإنتاج ابتداءا من سنة 2015. (زيادي و شيخة، 2024).

- **إنتاج الأغنام:**

جدول رقم (07): تطور إنتاج الأغنام في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأغنام (رأس)	3026730	3129400	3280540	3324740	3450580	3589880	375490	3837860	3751360	3962120	4287300
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأغنام (رأس)	23989000	4594000	4911000	5130000	5014000	4935000	5008000	4986000	4908168	5024888.45	5024888.45

المصدر: (زيادي و شيخة، 2024)

التحليل والتفسير:

يبين الجدول أن إنتاج الأغنام يتغير من سنة إلى أخرى نحو الارتفاع خلال السنوات، حيث سجل أدنى مستوى له في سنة 2000 بـ 3026130 رأس إلى 5024888.45 رأس. (زيادي و شيخة، 2024).

- **إنتاج الماعز:**

جدول رقم (08): تطور إنتاج الماعز في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الماعز (رأس)	3026730	3129400	3280540	3324740	3450580	3589880	3754590	3837860	3751360	3962120	4287300
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الماعز (رأس)	4411000	4594000	4911000	5130000	5014000	4935000	5008000	4909000	4986000	4908168	5024888.45

المصدر: (زيادي و شيخة، 2024)

التحليل والتفسير:

يتضح من الجدول أن إنتاج الماعز بدوره يميل إلى الارتفاع حسب الخط الاتجاه العام، على الرغم من تسجيل بعض التراجع لكن في سنوات محدودة، وسجل الماعز أعلى مستوى إنتاج سنة 2014 بما يعادل 5310 ألف رأس بينما سجل أدنى مستوى سنة 2000 بما يعادل 3201 ألف رأس وبلغ متوسط الإنتاج 4237.5 ألف رأس، وسجل أعلى من هذا المتوسط في أقلمن عدد سنوات السلسلة بقليل. (زيادي و شيخة، 2024).

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني في الجزائر

يقصد بالإنتاج الحيواني، تلك المنتجات المشتقة من إنتاج المواشي في حد ذاتها مثل اللحوم الحمراء والبيضاء ووحدتها القنطار والحليب ووحدته اللتر ويحسب (أي بيضة).

الشكل رقم 06: معدلات الإنتاج الحيواني في الجزائر.

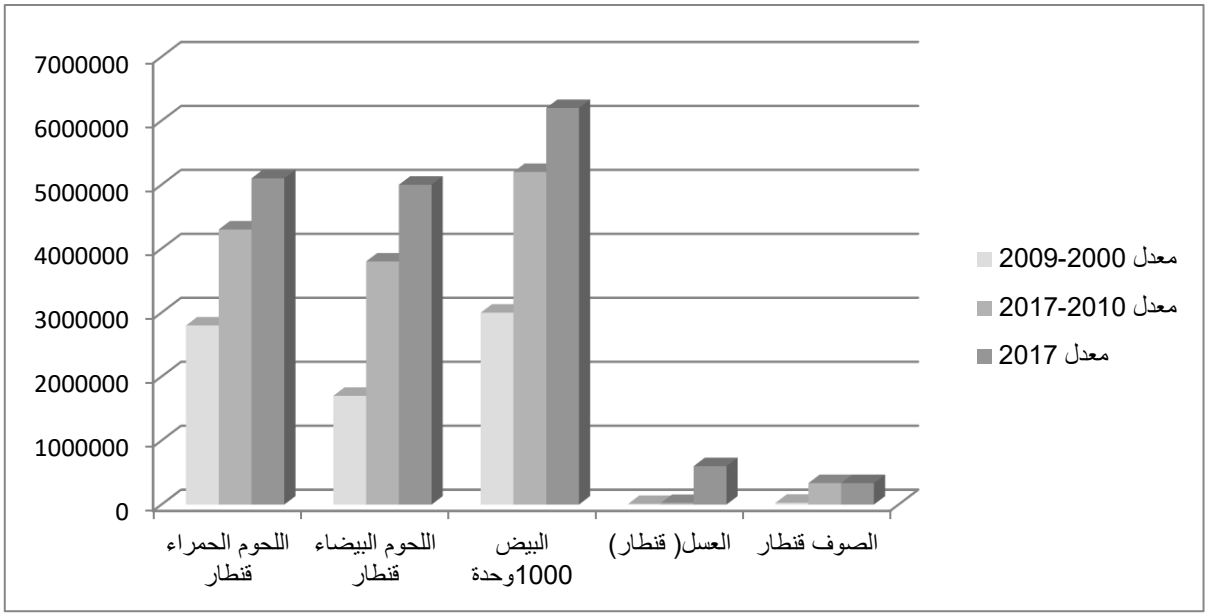

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري ,2017.

- **اللحوم الحمراء:** يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 407 مليون قنطار خلال فترة 2010_2017 بزيادة قدرها 55 بالمائة مقارنة بالعقد السابق (3ملايين قنطار).

- **اللحوم البيضاء:** ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010_2017، بمعدل نمو بلغ 109 بالمائة خلال العقد 2000-2009 .
- **البيض:** يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويا (2010_2017) 5.7 مليار وحدة , بمعدل نمو 76 بالمائة خلال العقد الماضي.
- **العسل:** زاد معدل إنتاجه بشكل حاد كم 25000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57000 قنطار في فترة 2010_2017 أي بزيادة قدرها 128 بالمائة.
- **الصوف:** خلال فترة 2010_2017 , معدل جني صوف الغنم قدر ب 334.970 قنطار ما يعادل 54 بالمئة مقارنة بالعقد السابق. بالاعتماد على إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية و الصيد البحري ,2017.

المطلب الثالث: تأثير التجارة الخارجية على الأمن الغذائي في الجزائر.

بناءا على ما رأينا في هذا التحليل نستخلص أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نقص العرض الغذائي في الجزائر يرجع إلى :

- اعتماد المزارعين الجزائريين على معدل الهطول المطري خاصة في الزراعات الإستراتيجية مثل الحبوب. (هميسي و خنفر، واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تاثيره على الأمن الغذائي، 2023)
- المناخ الجزائر المتقلب والذي يحتاج إلى إدارة فعالة لمواجهة التقلبات المناخ في الجزائر . (هميسي و خنفر، واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تاثيره على الأمن الغذائي، 2023)
- غياب إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر لمواجهة تغير المناخ تعرقل النهوض بقطاع إنتاج الغذاء وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي.. (هميسي و خنفر، واقع الانتاج الزراعي و الحيواني و تاثيره على الأمن الغذائي، 2023)
- عدم النجاح حتى الآن في تحديث البنية التحتية الزراعية واستخدام التكنولوجية العالية في الإنتاج. (إبراهيم، 2024)
- ضعف المزارع الجزائري وبطئ استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة (إبراهيم، 2024)
- ضعف القطاع الخاص أيضا يضعف الخبرة وكثرة الفساد فيه (إبراهيم، 2024)

من خلال هذه الأسباب نستنتج أن :

- الفجوة الغذائية والحيوانية واضحة ومعتبرة من خلال الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات.

- تباين قيمة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر .
- نمو الفجوة الغذائية (زيادة في الواردات ونقص في الصادرات).
- الإنتاج المحلي غير كافي لتلبية الطلب الوطني، أي الإقبال على الواردات يكون معتبر.
- تعاني الجزائر من اختلال في السياسة الزراعية رغم امتلاكها للمؤهلات .
- ارتباط الأمن الغذائي بالعوامل الخارجية (كورونا أو الحروب).
- الإنتاج الحيواني أيضا يعاني من عدم الاكتفاء الذاتي وفجوته كبيرة إلا في الأسماك متوازنة نسبيا.
- نقص الاستثمارات في الجانب الحيواني .
- تعتمد الجزائر كغيرها من الدول التي لها إقتصادات ريعية بالتصدير الأحادي أو الاعتماد على مصدر احد في تجارتها الخارجية ألا وهو والنفط، حيث يعاني قطاع الزراعة من مساهمة ضعيفة في خلق القيمة المضافة للبد، في حين تقابله فاتورة استيراد ضخمة من السلع الفلاحية نتيجة عدم تحقيق اكتفاء ذاتي من هذه الأخيرة .
- قيمة الصادرات الزراعية لم تتعدى قيمة 552 مليون دولار خلال الفترة 19_2022، وهذا راجع إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب وأهم الشعب الفلاحية باستثناء بعض الشعب كالتمر، وذلك راجع إلى عدم كفاءة القطاع الزراعي على الرغم من إمكانيات الجزائر الطبيعية والبشرية، في حين أن الواردات الزراعية لها اتجاه عام متزايد، ولا تزال في الارتفاع المستمر، مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري الزراعي، الذي أدى إلى استنزاف احتياطات الخزينة العمومية بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائية التي بلغت 10369 مليون دولار أمريكي سنة 2022. (بوبريمة و مصطفاوي، 2024)

ومن هذا كله توصلنا إلى طبيعة العلاقة بين صادرات وواردات والأمن الغذائي في الجزائر فاعتماد الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي على التجارة الخارجية خاصة الواردات كما رأينا في تحليلنا السابق بشكل كبير يجعل أمنها الغذائي هش وتؤثر سلبا عليه، وعدم اتخاذ إستراتيجية مناسبة في التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) ،لتحقق ولو توازن نسبي، حيث يلزم عليها توفير نسبة مالية والتمويلية التي تجعلها قادرة على الاستيراد في أي وقت، وتوفير بدائل إنتاج محلية تحميها من عدم تحقيق الاكتفاء المحلي، وتنوع مصادر الاستيراد الذي تحصنها من التقلبات المناخية أو السياسية، ورغم التحسينات في المجالين النباتي والحيواني والتطور في الإنتاج، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب إلا في بعض المنتجات كالبيض، اللحوم البيضاء، الخضر والفواكه، ومنه نستطيع الوصول إلى فكرة معينة وهي أن التجارة الخارجية في الجزائر لم تكن أداة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج المحلي، بل ما زالت لم تصل إلى المستوى المطلوب، وهذا ما يجعلها تنعكس بالسلب أكثر من الإيجاب على الاقتصاد وبذلك على أمنها الغذائي

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل دراسة تحليلية حول الحالة الغذائية في الجزائر، مسلطًا الضوء على تطور الإنتاج النباتي والحيواني عبر فترات زمنية مختلفة، مما يتيح فهماً شاملاً للواقع الغذائي في البلاد. كما يتناول التحليل دور التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال توفير السلع الغذائية غير المتوفرة محلياً وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وقد أظهرت الدراسة أن الجزائر تعتمد بشكل معتبر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية، وهو ما يعرضها لتبعات اقتصادية وسياسية قد تؤثر على استقرارها الغذائي، خاصة في ظل تقلبات الأسواق الدولية وأسعار المواد الأساسية. هذا الاعتماد الكبير على الاستيراد قد يضع البلاد في موقف هش أمام الأزمات العالمية، ويؤكد الحاجة إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول مسألة الأمن الغذائي ومساهمة التجارة الخارجية فيه، باعتبار هذه الأخيرة أساس قيام اقتصاديات الدول لما لها دور فعال في جميع المجالات، ووجدنا أن الأمن الغذائي يعد أحد الأبعاد الجوهرية الذي تقوم عليه اقتصاديات ورفاه الدول، وما تعرض إليه من تحولات نتيجة الأزمات العالمية، من هذا استخرجنا طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي أو بالأدق طبيعة مساهمة التجارة الخارجية على الأمن الغذائي.

وقد استعملنا دولة الجزائر كدراسة لمعرفة طبيعة هذا التأثير فقمنا بدراسة أمنها الغذائي من إنتاج حيواني ونباتي، ومجموعة القيم الإحصائية لوارداتها وصادراتها الغذائية، مما استخرجنا عمق الفجوة التي على أساسها قمنا بقياس درجة الأمن الغذائي للجزائر، وطبيعة تأثير التجارة الخارجية عليه، حيث أن هذه الأخيرة المتمثلة في الصادرات والواردات، فصادرات الدولة ترجع لها بتعزيز لاقتصادها أي إيجابيا ورادتها المستمرة والتي تمثل جزء سلبي على اقتصادها لما له ن أضرار "التبعية الغذائية" .

الإجابة على الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: "هناك علاقة بين التجارة الخارجية والأمن الغذائي في الجزائر. "**(صحيحة)**

تتمثل في استيراد الغذاء للدول التي تعاني النقص، وحركة الصادرات التي تتمثل في التخلص من فائض الإنتاج الغذائي الذي يؤدي إلى نقص مفاجئ أو الغلاء في المواد الأساسية، وقد يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي وخاصة في الدول المستوردة.

- **الفرضية الثانية**: "تساهم التجارة الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" **(خاطئة)**

بعد تحليل الإحصائيات الخاصة بالإنتاج والاستهلاك وصادرات وواردات السلع الغذائية الجزائرية وجدنا فجوة غذائية كبيرة، وأيضا اعتماد الجزائر الكبير على الاستيراد فقط دون تبني استراتيجيات تغطي عن خسارة الاستيراد الذي أدى بها إلى التبعية الغذائية، ومنه فعالية التجارة الخارجية على الأمن الغذائي لم تكن إيجابية أكثر.

نتائج الدراسة؛

- الأمن الغذائي أحد الركائز الذي يقاس به اقتصاديات الدول.
- التجارة الخارجية أساس قيام أي دولة.
- لقد أثرت الأزمات العالمية (وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية) على الأمن الغذائي في العالم، وأيضا مست طبيعة حركة التجارة الخارجية.
- مس تحرير التجارة الخارجية الأمن الغذائي حيث أثر سلبا على بعض الدول وبالإيجاب على دول أخرى.

- الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي، حيث قامت بمجموعة إصلاحات زراعية، فلاحية وحتى حيوانية لكن لم تحقق الأمن الغذائي، بالرغم من تمتعها بالموارد الطبيعية والبشرية.
- حققت الجزائر إنتاج جيد وكافي بالنسبة للخضر والفواكه.
- إنتاج الجزائر لم يصل الحد الذي يساعدها على سد استهلاكها المحلي، وتحقيق اكتفاء ذاتي ولو نسبي بصفة عامة .
- عانت الجزائر من التبعية الغذائية نتيجة لاستيرادها المعتبر للغذاء وخاصة القمح.
- الفجوة الغذائية والحيوانية واضحة ومعتبرة من خلال الإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات.
- تباين قيمة الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر.
- الإنتاج المحلي غير كافي لتلبية الطلب الوطني، أي الإقبال على الواردات يكون معتبر.
- تعاني الجزائر من اختلال في السياسة الزراعية رغم امتلاكها للمؤهلات .
- ارتباط الأمن الغذائي بالعوامل الخارجية (كورونا أو الحروب).
- الإنتاج الحيواني أيضا يعاني من عدم الاكتفاء الذاتي وفجوته كبيرة إلا في الأسماك متوازنة نسبيا.
- نقص الاستثمارات في الجانب الحيواني.
- ساهمت التجارة الخارجية في الجزائر بفاعلية أقل لما تركت لها من آثار سلبية، نتيجة استيرادها للأغذية .
- بالرغم من أن هناك دول تستورد أغلب غذائها كالسعودية مثلا إلا أنها لا تعاني العجز الغذائي فالجزائر لم تتخذ استراتيجيات تخرجها من التبعية كالتعاون والشراكات، بل ركزت على الاستيراد فقط، بالرغم من الإصلاحات والدعم الفلاحي إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب.

التوصيات والاقتراحات:

- تدعيم الاهتمام بالبحث والتطوير في القطاع الزراعي الجزائري.
- تدعيم الاهتمام بالإجراءات التي تساهم في تطوير الإنتاج المحلي وخاصة الحبوب (القمح).
- ضرورة الموازنة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك للتخلص من الاستيراد الكبير.
- تنويع مصادر الاستيراد في الجزائر لتجنب التقلبات السياسية والاقتصادية.
- إضافة قيمة للصادرات الجزائرية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري ولو نسبي.

- محاولة إدخال التكنولوجية الزراعية للجزائر. الاهتمام بالقطاع الحيواني أكثر كاستيراد سلالات محسنة، بأسعار جيدة وتطوير صناعة الأعلاف محليا.
- توسيع الصادرات من الحليب واللحوم الحلال خاصة للدول الإفريقية والعربية.
- عدم الاعتماد على الاستيراد وحده وإضافة استراتيجيات داعمة للحدة من التبعية الغذائية في الجزائر.
- إلزامية وضع احتياطات مالية لمواجهة تقلبات الأسواق العالمية خاصة خلال الأزمات.
- العمل على دعم الإنتاج المحلي أكثر .

آفاق الدراسة

- الربط بين نتائج الدراسة والأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة.
- إجراء دراسات كمية باستخدام نماذج قياسية أو اقتصادية لتحديد التأثيرات الدقيقة للتجارة الخارجية على مؤشرات الأمن الغذائي، مثل مستوى الواردات، تقلبات الأسعار، والاكتفاء الذاتي الغذائي
- اقتراح آليات أو سياسات عملية مبنية على نتائج البحث، يمكن أن تساهم في تقليل تبعية السوق المحلية للأسواق الخارجية وتحقيق نوع من التوازن بين الانفتاح الاقتصادي والحماية الغذائية

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المذكرات والأطروحات:

- ناصف محمد، التخصيص الإقليمي للأراضي الزراعية كآلية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتورا في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3- ، 2018.
- عابي وليد، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتورا في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس الجزائر،2018.

المقالات:

- حسن كريم، 25% من الإنتاج الغذائي بالعالم يعكس أهمية التجارة الدولية في توفير الغذاء للدول، على الموقع https://gate.ahram.org.eg/News/5104174.aspx

المجلات:

- مبرك إبراهيم، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر_دراسة قياسية خلال الفترة 1980_2020، مجلة الدراسات القانونية، المجلد06، العدد02 ، جانفي 2024، جامعة غليزان، الجزائر.
- هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، ماي 2023، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف(الجزائر).
- محمد عبد الغني كرار، علي لحول، الأمن الغذائي بالجزائر: دراسة تحليلية لتطور الإنتاج الزراعي 1990_2020، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 5، العدد 1، ديسمبر 2023، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر).
- غردي محمد، اتفاقية الزراعة في اطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية، مجلة الإبداع، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2011 ، جامعة البليدة (الجزائر) .
- عيساوي رياض، هاني محمد، التجارة الخارجية في الجزائر(الواقع والتحديات) دراسة تحليلية للفترة 2010_2022، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 08، 02، ديسمبر 2024، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر).
- رجاء عبد الله عيسى، رائد عبد الفهد السعدون، مجلة البحوث الاقتصادية المقدمة، الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي، المجلد 08، العدد 01، مارس2023 ، جامعة البصرة (العراق).
- محمد البشير محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي المفاهيم، القياس والأبعاد، مجلة الحقيقة، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2007، جامعة أدرار (الجزائر).
- رابح زرقاني، محمد مشيد، جائحة كورونا وتأثيرها على الفقر والأمن الغذائي، مجلة معارف، المجلد 18، العدد 02، ديسمبر 2023، جامعة الجزائر 3 .

- عادل زيادي، ليلى شيخة، دراسة تحليلية لواقع تنويع المنتجات الفلاحية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، حالة تربية المواشي والإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000_2021، المجلد 09، العدد 01، ماي 2024، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر).
- خالفي علي، الأمن الغذائي وأثر المتغيرات العالمية، مجلة إدارة، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2000، الجزائر.
- بوبريمة شفيق، مصطفاوي ياسين، دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات الزراعية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990_2020، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جوان 2024، جامعة سطيف 01 (الجزائر).
- أبو دوح، خالد كاظم، الأمن الغذائي، مجلة أوراق السياسات الأمنية، المجلد 04، العدد 01، جوان 2022، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (السعودية).
- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة، مراحل تطور التجارة الخارجية في لجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي، المجلد 01، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).
- رزيق جويدة، بن صغير عبد العظيم، واقع الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية للمؤشرات والمظاهر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2024، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر .

التقارير

- توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، محاضرة في مقياس نظريات التجارة الخارجية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي، قالمة، الجزائر2021.
- سعيد أحسن، محاضرة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة -2- الجزائر 2019.
- سعد عبد الكريم حماد، محاضرة في مقياس التجارة الخارجية، تخصص الاقتصاد الزراعي، 2023.

المواقع الالكترونية:

- الأمن الغذائي، الطعام للجميع في كل زمان ومكان، 2022، على الموقع "https://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2022"

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في: .26/05/2025

إذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ:..حوحو فطوم

الرتبـــة: محاضر ا

قسم الارتباط: قسم العلوم التجارية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر الطالبة:

1. سعيدون أميمة

الشعبة: العلوم التجارية

التخصـــص: مالية وتجارة دولية

بعنـــوان: انعكاسات التجارة الخارجية على الأمن الغذائي (دراسة حالة – الجزائر-).

ارخص بإيداع المذكرة المذكورة.

إمضاء الاستاذ المشرف

* ملحق بالقرار رقم ...1632... المؤرخ في ...22 ذو الحجة 1446...
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضي اسفله،

السيد(ة) [illegible] الصفة طالب، استاذ باحث [illegible]

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم [illegible] والصادرة بتاريخ 2020/07/26

المسجل(ة) بكلية/معهد العلوم الاقتصادية [illegible] قسم علوم تجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: واقع ممارسات التجارة الالكترونية على الأعمال في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2025/05/26

توقيع المعني (ة)